المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات
الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

بحث جيش التحرير الشعبي عن قواعد وممرّات وراء البحار
إطار عمل لتقييم الدول المضيفة المحتملة

مؤسسة راند

تصحيح المسار في سياسة أميركا تجاه الصين

بروكينغز

الوجود الأمني الصيني في الشرق الأوسط
خطوط حمراء وتوجيهات للولايات المتحدة

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

إدارة التصعيد أثناء التنافس بفعالية في منطقة المحيط الهندي والهادئ

مؤسسة راند

التنافس على النظام جوهر المنافسات الاستراتيجية الناشئة

مؤسسة راند

العدد الثلاثون - كانون الأول 2022

الرصد الاستراتيجي

كانون الأول 2022

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

تاريخ النشر: كانون الأول 2022

العدّد: الثلاثون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف كافيه 77 (الفانتزي وورلد سابقًا)- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: **10172010**

P.o.Box:**24/47**

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

بحث جيش التحرير الشعبي عن قواعد وممرّات وراء البحار إطار عمل لتقييم الدول المضيفة المحتملة 5

تصحيح المسار في سياسة أميركا تجاه الصين 15

الوجود الأمني الصيني في الشرق الأوسط: خطوط حمراء وتوجيهات للولايات المتحدة 27

إدارة التصعيد أثناء التنافس بفعالية في منطقة المحيط الهندي والهادئ 43

التنافس على النظام جوهر المنافسات الاستراتيجية الناشئة 59

بحث جيش التحرير الشعبي عن قواعد وممرّات وراء البحار
إطار عمل لتقييم الدول المضيفة المحتملة[1]

مؤسسة راند، مجموعة من الباحثين، 2022

ملخّص

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بدأت القوّة الاقتصادية المتنامية للصين محاولةَ إعادةِ تشكيل الاقتصاد العالمي ومنذ عام 2010 سعت بكين في سياستها الخارجية بشكل متزايد إلى إعادة تشكيل النظام الدولي. لكن الدور المستقبلي للجيش الصيني الذي يتطوّر بصورة متسارعة على الصعيد العالمي لا يزال غير واضح. ومع ذلك فإن تأكيد الأمين العام للحزب الحاكم شي جين بينغ عام 2017 أن جيش التحرير الشعبي سيتحوّل إلى "قوات ذات مستوى عالمي" بحلول عام 2049 يعني أن الصين ستسعى إلى تطوير مستوى معيّن من القوة العسكرية العالمية على الأقل خلال العقود الثلاثة المقبلة[2].

إلى أي مدى يمكن أن تتسع طموحات الصين لامتلاك قواعد عسكرية خارجية في هذه الدراسة سعينا إلى تحديد الأماكن التي قد تسعى الصين للحصول على قواعد فيها أو لضمان وصول قوات جيش التحرير الشعبي الصيني إليها في الخارج وأنواع العمليات التي قد تنفّذها. في هذا السياق سيتم التركيز على ثلاثة أسئلة أساسية:

- كيف تتطوّر المصالح الوطنية للصين، وكيف تدفع هذه التغييرات الصين إلى السعي للوصول إلى قواعد عسكرية وراء البحار؟
- ما هي الدول أو المناطق التي يرجح أن تسعى الصين للحصول على قواعد خارجية فيها فضلا عن تأمين الوصول إليها وما هي أنواع العمليات التي قد تنفّذها في هذه المواقع؟

---

* تعريب: أيمن حلاوي

[1] Cristina L. Garafola, Timothy R. Heath, Christian Curriden, Meagan L. Smith, Derek Grossman, Nathan Chandler & Stephen Watts, “The People's Liberation Army's Search for Overseas Basing and Access”, RAND Corporation, 2022.
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA1496-2.html

[2] شي جين بينغ، "تحقيق نصر حاسم في بناء مجتمع مزدهر من جميع النواحي والسعي لتحقيق النجاح العظيم للاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد"، من التقرير الذي قُدّم إلى المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، شينخوا، 18تشرين الأول/أكتوبر 2017.

- ما هي الآثار المترتّبة على الحكومة ووزارة الدفاع والجيش في الولايات المتحدة؟

يعتمد هذا البحث على الأدبيات الموجودة حول تطوّر المصالح الخارجية للصين، بما في ذلك المصادر الصينية. لقد طوّرنا إطارًا يساعد على الوصول إلى تقييم منهجي لما يُعتبر مهمًا من منظور بكين، مع التركيز ليس فقط على مكاسب الدول المضيفة المحتملة ولكن أيضًا على قدرة الصين في تأمين الوصول إلى قواعدها في تلك الدول. وقد قمنا بتقييم 108 دول في ثلاث مناطق بهدف فهم البلدان والمناطق التي قد تعتبرها بكين مضيفة واعدة لقواعدها أو نقطة عبور للوصول إليها بشكل خاص.

يستخدم هذا التقرير مصادر علنية ولا ينبغي النظر إلى بحثنا كبديل عن التقارير السرية. عوضًا عن ذلك، حاولنا الاستفادة من المصادر غير المصنّفة لتطوير إطار عمل لتقييم الشكل الذي قد يبدو عليه العالم في الإطار الزمني بين الأعوام 2030 و 2040.

كيف تتطوّر المصالح الوطنية للصين؟

ثمة عدّة اتجاهات تشكّل متطلّبات أنشطة جيش التحرير الشعبي في الخارج. وقد حدّد تحليلُنا لوثائق رسمية صينية والأدب العلمي الغربي والصيني العديدَ من الاتجاهات الرئيسية التي ستشكّل ما تتطلبه أنشطة جيش التحرير الشعبي في الخارج.

- **تغيير ميزان القوى الدولي.** توفّر القوة الاقتصادية للصين حافزًا للجيش الصيني لإعطاء الأولوية لبناء شراكات أمنية ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول النامية الأخرى للمساعدة في تشكيل نظام دولي يناسب احتياجات بكين بشكل أفضل.

- **تطوُّر الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي.** توفّر المصالح الخارجية المتوسعة للصين حوافز مقنعة للقادة الصينيين لتوسيع الوجود التشغيلي لجيش التحرير الشعبي في الخارج، خاصة في البلدان النامية الواقعة على طول طرق مبادرة الحزام والطريق (BRI) عبر أوراسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وأميركا اللاتينية وربما حتى القُطب الشمالي.

- **واقع احتدام المنافسة بين القوى العظمى.** قد يؤدّي اشتداد المنافسة مع الولايات المتحدة والقوى الآسيوية المنافسة الأخرى إلى تحفيز جيش التحرير الشعبي على التفكير في نطاق أوسع من العمليات في الخارج أكثر مما هو عليه الحال اليوم، بما في ذلك بعض أشكال العمليات القتالية.

المصالح المتزايدة للصين تدفع نحو الحاجة إلى قوة عسكرية في الخارج

تُعبّر ردود أفعال القادة الصينيين عن هذه الاتجاهات بالأولويات والسياسات الخاصة بالأمة. وتشمل هذه الاتجاهات تحقيق "حلم الصين"، وتحقيق مستوى معيشة مرتفع لجميع المواطنين

الصينيين وإحياء البلاد كقوة عظمى ومزدهرة في ظل الحزب الشيوعي الصيني. بالنظر إلى تقييم بكين بأن النموّ الاقتصادي المستمر هو أساس شرعية الحزب الشيوعي الصيني وأن مصدرًا مهمًا لهذا النموّ سيعتمد على أنشطة الصين في الخارج، فإن المصالح الصينية في الخارج تشكّل حوافز مقنعة للقادة الصينيين لتوسيع الوجود العملياتي لجيش التحرير الشعبي في الخارج، لا سيما في البلدان النامية الواقعة على طول طرق مبادرة الحزام والطريق. بعبارة أخرى، فإن الدوافع الرئيسية لإرسال جيش التحرير الشعبي إلى الخارج ترتبط بمصالح داخلية، لا سيما تلك المتعلقة بتعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للصين ومقاربة التهديدات المتصوّرة للوطن بدلًا من فرض تكاليف على دول أخرى كما تفعل الولايات المتحدة.

تشير مراجعتنا للنشاط الاقتصادي الصيني في الخارج وواردات الطاقة والمخاوف الأمنية ذات الصلة إلى أنه من المرجّح أن تعطي الصين الأولوية لثلاث مناطق لتأسيس قواعد عسكرية أو استخدامها كممرّات وهي: الشرق الأوسط وإفريقيا ومنطقة المحيط الهندي بما يشمل المحيطين الهندي والهادئ حتى أول سلسلة من الجزر.

يؤدّي السعي لتحقيق "حلم الصين" إلى ظهور ثلاث مجالات للتركيز في السياسة الخارجية يمكن أن تؤثر على المصالح الأميركية وهي: بناء شبكات شراكات جديدة بقيادة الصين، ودعم المنتديات الأمنية متعددة الأطراف (على عكس المبادرات الأُحادية التي يقودها الغرب)، والسعي إلى تقليص التحالفات الأمنية القائمة. وعلى الرغم من أن الصين أكدت في فترة ما بعد الحرب الباردة أنها تعارض من حيث المبدأ التدخل العسكري فإن المسؤولين والمحللين يجادلون الآن بأن التدخل العسكري الصيني في دول أخرى لا ينتهك مبدأ "عدم التدخل" إذا حدث بموافقة أو بناء على طلب الدول المضيفة وفي ظل ظروف معيّنة متعددة الأطراف. تتطلّب إحدى مهامّ جيش التحرير الشعبي تحسين قدرته على حماية الموظفين الصينيين في الخارج والموارد وممرّات الشحن والمصالح[3].

ما هي البلدان أو المناطق التي من المرجّح أن تسعى الصين إلى تأسيسها والوصول إليها في الخارج؟

على الرغم من أننا لا نحاول التنبّؤ بشكل قاطع بما ستفعله الصين بقدراتها المتنامية، فإن بحثنا يسعى إلى فهم أولويات الصين البعيدة المدى من أجل نشر قواتها في الخارج. وتكشف مجموعة متزايدة من أدبيات المحللين العسكريين الصينيين والباحثين الأكاديميين المعايير المحتملة حول

[3] يان وان هو، "فهم المهام العسكرية بشكل صحيح في العصر الجديد"، الجيش الصيني الإلكتروني، 26 تموز/يوليو 2019.

المواقع التي يمكن أن يتخذها جيش التحرير الشعبي لقواته في الخارج والخيارات المفضّلة لديه للقواعد العسكرية أو لممرّات قواته.

بالاستناد إلى المصادر الصينية حول السِمات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يجب أن تتوفّر في البلد المضيف - مع إقرار تلك المصادر بأن وجود جيش التحرير الشعبي وعملياته تتطلب دعمًا كبيرًا من القيادة السياسية للدولة المضيفة - قمنا بتطوير إطار عمل يتكّون من 17 مؤشرًا، ثم قمنا بمطابقة المؤشرات مع البيانات الكمية والنوعية المتاحة لتقييم وترتيب الدول المضيفة المحتملة مع التركيز على الإطار الزمني 2030-2040. تلتقط المؤشرات بُعدين لتحديد أولويات الدول المضيفة المحتملة: (1) الرغبة، أو استفادة الدولة المضيفة من العمليات العسكرية الصينية في الخارج؛ و (2) الجدوى، أو قدرة الصين على الحصول على قاعدة أو اعتماد بلد معيّن كممرّ لقواتها. تشمل الرغبة (وهي أحد أبعاء إطار العمل الذي تم تطويره) استفادة الدولة المضيفة المحتملة من حماية المصالح الاقتصادية للصين، مع تحمّل مخاطر سياسية منخفضة أو مقبولة جرّاء تمركز القوات الصينية على أراضيها. فيما يسلّط بُعد "الجدوى" في إطار عملنا الضوء على التوافق المحتمل بين نظام الدولة المضيفة مع الصين، وتأثير الصين في تلك الدولة، والعقبات المحتملة في علاقة الصين بها. يسرد الجدول S.1 المؤشرات المحدّدة التي استخدمناها لتقييم كل دولة مضيفة محتملة.

جدول s1 مؤشرات لتقييم الدول المضيفة المحتملة بحسب الأبعاد

السِمة	المؤشر
الرغبة	
المنفعة العسكرية	ر.1 وجود مصلحة صينية مشخّصة للحصول على قاعدة أو ممرّ للقوات
	ر.2 تقع ضمن مسافة يمكن الوصول إليها بسرعة من الصين
	ر.3 تقع ضمن نطاق الجسر الجوي العسكري للصين
	ر.4 بلد ساحلي
	ر.5 تقع ضمن مسافة "الحدّ الأدنى"[4] من البعد عن البر الصيني
	ر.6 مستوى التنمية البشرية
مفيدة لحماية المصالح الاقتصادية للصين	ر.7 مستوى الاستثمار الصيني
	ر.8 مشاركة في مبادرة الحزام والطريق
مخاطر سياسية أو مخاطر أخرى منخفضة أو مقبولة	ر.9 الاستقرار السياسي وغياب العنف
	ر.10 مخاطر تغيّر المناخ

[4] نقاط التمركز يجب أن تتمتع بحد أدنى من البعد عن البر الصيني بما يتيح حرية عمل وحدات الجيش الصيني (أنظمة صاروخية، دفاع جوي...)

الجدوى	
تماهي النظام مع الصين	ج.1 نظام استبدادي
	ج.2 تصويت ثابت لصالح الصين
	ج.3 تصوّرات الفساد
	ج.4 مستوى الالتزام
نفوذ الصين داخل الدولة	ج.5 مبيعات أو نقل الأسلحة
	ج.6 التوتر في العلاقات
العقبات المحتملة في علاقة الصين مع الدولة المضيفة	ج.7 الاعتراف الرسمي بسيادة الصين على تايوان

الدول المضيفة المحتملة لمواقع القواعد وممرّات القوات المستقبلية للصين

حدّد إطار عملنا 24 دولة قد تكون مناسبة بشكل خاص لسعي بكين إلى إنشاء قواعد لها أو اعتماد ممرّات لقواتها خلال العقد أو العقدين المقبلين. تبيّن الخريطة S.1 البلدان الـ 24 التي سجّلت أعلى من نسبة 50 في المئة من حيث الرغبة والجدوى، مع رموز (أعلام) بثلاثة ألوان:

• تظهر جيبوتي، الدولة المضيفة الأولى للقوات الصينية في الخارج، بأيقونة العلم الأسود. على الرغم من أن جيبوتي تستضيف بالفعل قوات جيش التحرير الشعبي فقد اخترنا تقييم جميع الدول البالغ عددها 108 (بما في ذلك جيبوتي) ضمن ثلاثة مستويات من الأهمية الجغرافية من أجل تقييم إطار عملنا بناء على مجموع النقاط التي ستحرزها.

• تشير أيقونات العلم الأحمر إلى البلدان التي سجّلت مجموعًا عاليًا من النقاط في ما يتعلق ببعدي الرغبة والجدوى. وقد جذبت هذه البلدان الأربعة (باكستان وبنغلاديش وكمبوديا وميانمار) الانتباه في كل من تحليلات جيش التحرير الشعبي الصيني والغرب كمواقع مستقبلية للقواعد أو الممرّات العسكرية للصين. تم إدراج باكستان وميانمار في دراسات جيش التحرير الشعبي على أنهما دولتان مضيفتان واعدتان.

• تشير أيقونات العلم البرتقالي إلى البلدان التي سجّلت مجموعًا عاليًا أو متوسطًا من النقاط في ما يتعلق بواحد من بُعدي الرغبة والجدوى ولكن ليس بكليهما. تشمل هذه البلدان العشرين (19 باللون البرتقالي، بالإضافة إلى جيبوتي، التي سُجّلت أيضًا في هذا النطاق) العديد من دول الشرق الأوسط التي يمكن أن توقّع شراكات استراتيجية مع الصين، لا سيما فيما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب في البلدان الواقعة على أطراف الصين البلدان الإفريقية الساحلية في ثلاث مناطق؛ ومجموعة متنوّعة من البلدان في المحيطين الهندي والهادئ وراء سلسلة الجزر الثانية.

من بين أفضل 24 نتيجة سُجّلت، يبدو أن البلدان الواقعة في نطاق مسؤولية القيادة المركزية الأميركية تشكّل خيارات مقنعة لقواعد وممرّات الجيش الصيني نظرًا لقربها من خطوط التواصل البحرية الرئيسية والمناطق التي تقع ضمن عمليات مكافحة الإرهاب، ونظرًا لصادراتها من الطاقة إلى الصين، واستعدادها لزيادة الاستثمار وربما تطوير العلاقات الأمنية مع بكين.

العلم الأحمر (4 بلدان)	العلم البرتقالي (19 بلدًا)
باكستان، بنغلادش، ميانمار، كمبوديا	البحرين، أندونيسيا، اليمن، سريلانكا، سوريا، لاوس، كينيا، تايلاند، تنزانيا أوزبكستان، أنغولا، طاجيكستان، غينيا الاستوائية، قرغيزستان، الغابون، إيران، المغرب، عُمان، السعودية

الارتباطات بالقدرات المرغوبة لإرسال القوات إلى ما وراء البحار

على الرغم من أن المصادر الصينية ليست صريحة بشأن إرسال البعثات والقوات المستقبلية والأدوار التي قد يُطلب من جيش التحرير الشعبي القيام بها في الخارج فإننا نجد في مصادر تابعة لجيش التحرير الشعبي بعض العناصر الرئيسية ذات الصلة بهذه القضية، بما في ذلك التصريح بالحاجة إلى تجديد القوات البحرية وتأمين جسر جوي استراتيجي. يدرك محللو جيش التحرير الشعبي أيضًا أن إرسال القوات إلى الخارج سيفرض أيضًا متطلبات أكبر على صعيد ربط القوات، وبناء القدرات اللوجستية الخارجية، والتنسيق مع البيروقراطيات المدنية والعسكرية، وزيادة مستوى تدريب الأفراد والمهارات، وتحديد أفضل السُبل للاستفادة من الأصول التجارية الخارجية.

رسم توضيحي s1 أفضل المواقع المحتملة لقواعد وممرّات الجيش الصيني بناء على النتائج المحققة بموجب إطار العمل

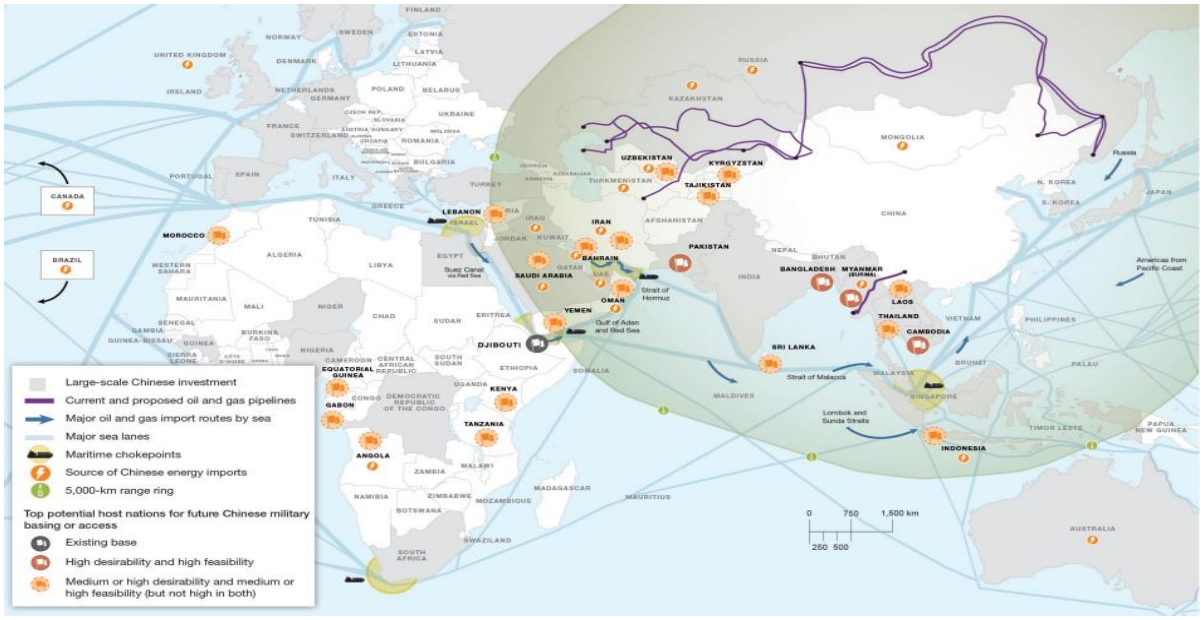

كما يشير هذا البحث، فإن توسيع انتشار جيش التحرير الشعبي في الخارج ليس مسألة احتمال وإنما السؤال هو عن التوقيت (متى؟). في المستقبل القريب، على سبيل المثال، هناك مؤشرات قوية على أن جيبوتي لن تظل المنشأة البحرية الصينية الوحيدة في الخارج؛ قد تكون كمبوديا هي الأكثر احتمالًا للانضمام إلى الركب وذلك بناءً على الأنشطة الصينية الجارية في قاعدة ريام البحرية. على المدى الطويل، تدفع المصالح الخارجية المتنامية الصين إلى فحص مجموعة من المواقع في الخارج، ولكن تبقى الأسئلة الرئيسية بشأن مدى التواجد العالمي المستقبلي للصين وأنواع أنشطة تمدّد القوات التي ستضطلع بها للاستفادة من القواعد والممرّات في الخارج. تركّز التوصيات التالية على فهم خطط الصين لامتلاك مزيد من القواعد والممرّات الخارجية وإعطاء الأولوية للمخاطر المترتّبة على القوات الأميركية.

توصية للحكومة ووزارة الدفاع الأميركيتين

تطوير المؤشرات والتحذيرات ("م" و "ت") لمواقع جيش التحرير الشعبي الجديدة في الخارج. كان الهدف الأساسي من تحليلنا هو فهم تطلّعات بكين المحتملة على المدى الطويل في التمركز وتأمين الممرّات في الخارج. ومع ذلك قد يتم تكييف إطار عملنا للمساعدة في تطوير مجموعة ("م" و "ت") للسعي المستقبلي للصين للوصول إلى مواقع محدّدة. يمكن استخدام إطار كهذا لتحذير الدبلوماسية الأميركية وجهات أخرى. عند التفكير في إطار عمل ("م" و "ت") محتمل فإن تسعة من مؤشراتنا السبعة عشر بطيئة نسبيًا في التغيير نظرًا لأن اقتصادات البلدان والسياسات المحلية والخارجية تتطوّر على مدار سنوات عديدة أو حتى عقود. ومع ذلك قد تتغير ثمانية من مؤشراتنا بسرعة أكبر (على سبيل المثال خلال عام واحد) اعتمادًا على سلوك الصين أو الدول المضيفة المحتملة، أو كليهما. قد يؤدّي تقييم هذه المؤشرات الثمانية بشكل متكرر إلى تحديد التحوّلات في أرقام (النتائج المحققة وفق إطار العمل) الدول المضيفة المحتملة من حيث الرغبة والجدوى.

يمكن أن يتضمّن إطار عمل ("م" و "ت") أيضًا مؤشرات ذات أُطر زمنية أقصر (أسابيع أو أشهر) ويمكن أن تستفيد من مؤشرات أخرى لم نتمكن من تقييمها وفق المعلومات المتاحة حاليًا. يمكن أن تشمل هذه المؤشرات كثافة ومدى حداثة طلب الصين أو الدولة المضيفة، وحجم ونطاق الشراكة في إطار مبادرة الحزام والطريق، ووجود معدّات عسكرية - مدنية (مزدوجة الاستخدام) صينية رئيسية، وردود الفعل الصينية على التحوّلات الجيوسياسية المستمرة، ومشاركة جيش التحرير الشعبي الصيني مع منظمات متعددة الأطراف، وأنشطة جيش التحرير الشعبي الصيني بعيدًا عن تلك التي يتم الاستفادة منها للدعاية، والانقسامات في نهج السياسة الخارجية للدولة

المضيفة المحتملة، وخطر حدوث ثورة في حكومة دولة مضيفة محتملة، واحتياجات أمنية حادّة جديدة لم تلبها الولايات المتحدة أو غيرها.

توصية للجيش الأميركي

إعطاء الأولوية للدول التي تهتم بها منظمات الجيش (الأميركي) وقواته. بناءً على الدول التي تم تحديدها في إطار العمل كدول مضيفة ذات أولوية قد تسعى الصين إلى متابعتها، يمكن للجيش (الأميركي) تقييم الآثار المترتّبة على تأمين الصين لقاعدة خارجية أو اتفاقات طويلة الأجل لتأمين ممرّات لقواتها من خلال إجراء تقييمات مخاطر لمجموعات محدّدة من المهام على مستوى الدولة أو على مستوى المنشأة يُجري حاليًا أو قد يُطلب منه تنفيذها في المستقبل خلال فترات الأزمات والمنافسة.

قد يكون من المفيد النظر من زاوتين إضافيتين: (1) قدرة الجيش (الأميركي) على القيام بعمليات وأدوار محدّدة و (2) قدرة الجيش على القيام بمهامّ وأدوار تدعم مهامّ وأنشطة القوة المشتركة الأوسع نطاقًا. يجب أن تشمل مجالات التركيز في التقييمات المخاطر التي تتعرّض لها القوات الأميركية إذا كانت الصين ستؤسس وجودًا مؤثرًا وتضطلع بأنشطة عسكرية مختلفة، فضلًا عن التهديدات العامة لحماية القوة (الأميركية) أو غيرها من التحدّيات التي تشكّلها القوات الصينية الموجودة على مقربة شديدة من القوات الأميركية، مثل قضايا مكافحة التجسس والاعتبارات الأمنية للعمليات. ستحدّد هذه المراجعات خيارات للتخفيف من المخاطر على المدى القريب أو الأقل خطوّرة، بالإضافة إلى تحديد الثغرات لمعالجة هذه المخاطر، مما يزيد من نجاح المهمة في بيئة تشغيل أكثر تعقيدًا.

مجالات البحث المستقبلي

عندما يتوفّر قدر أكبر من المعلومات، ستثبت الأبحاث الإضافية قيمتها في زيادة فهم الدور الذي ستلعبه القوات العسكرية الصينية في الخارج. أولًا، من المهم أن نفهم بشكل أفضل المخاطر التي قد تتعرّض لها الصين في توسيع عملياتها في الخارج. تتراوح المخاطر المحتملة بين صعوبة تنفيذ مهامّ حماية القوات في المناطق غير الآمنة ومخاطر التجسّس المضاد المحتملة وبين التحدّي المتمثل في إجراء عمليات حرب استكشافية بعيدًا عن الوطن. الموضوع الثاني للبحث المستقبلي يتعلق بدور مقاولي الأمن الخاص في دعم إنشاء قواعد جيش التحرير الشعبي وتأمين ممرّات عسكرية في الخارج.

رسم توضيحي 2 الاستثمار والموارد والمصالح الأمنية الصينية في الخارج

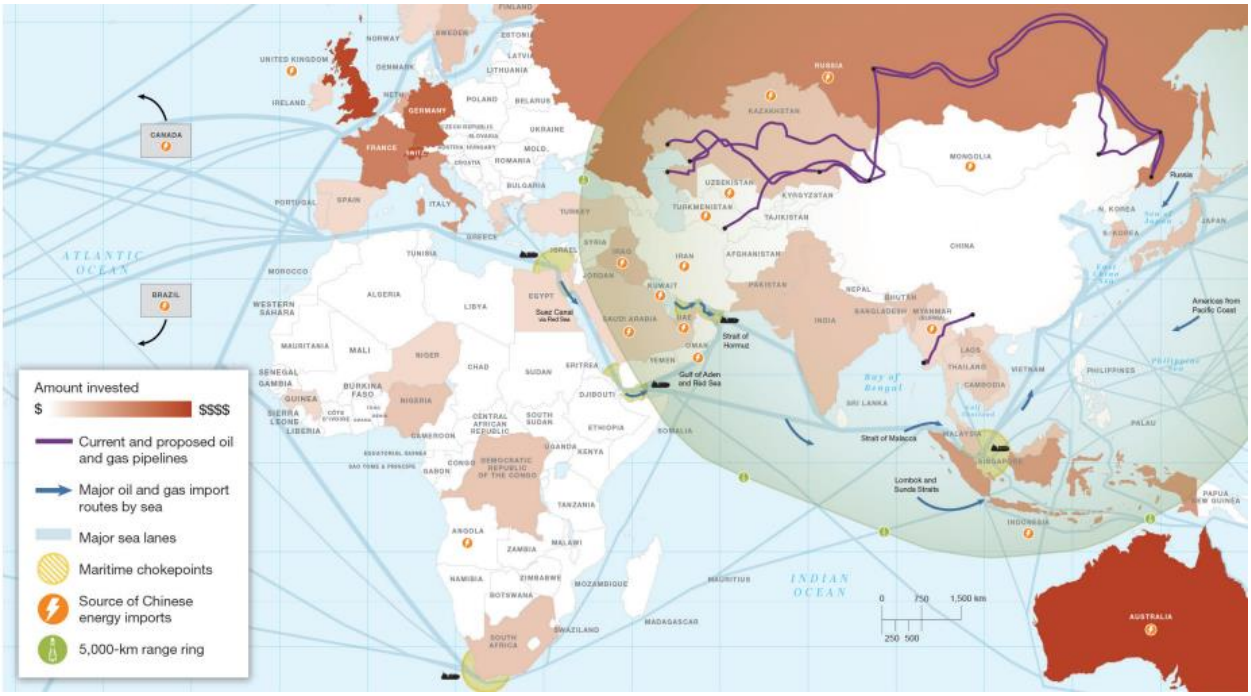

تصحيح المسار في سياسة أميركا تجاه الصين [1]

بروكينغز، مجموعة من الباحثين، تشرين الثاني 2022

تسير العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في مسار هبوطي. لا يتفق أي من الجانبين على تشخيص المشاكل أو العلاجات، وتحدّ الاتجاهات السياسية المحلّية في كلا البلدين من احتمالية تحسين العلاقات في أي وقت قريب. ومع ذلك تظل العلاقة بالغة الأهمية بالنسبة للناس في كلا البلدين وبقية العالم بحيث لا يمكن توجيهها، بقبول قاتل، لتعميق العداوة. وبينما تكمن المنافسة في جوهر العلاقة فمن الخطأ النظر إلى العلاقة من خلال عدسة التنافس فقط فالقيام بذلك يحدّ من الأدوات المتاحة لـواشنطن لتطوير علاقة أكثر استدامة وإنتاجية تخدم مصالح أميركا. تقدّم هذه الورقة خمس توصيات محدّدة الخطوات التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة لحماية وتعزيز مصالحها تجاه الصين بشكل أفضل.

القاسم المشترك لهذه التوصيات هو أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تسترشد بالوعي بالمصالح الوطنية لأميركا على المدى الطويل وكيف ترتبط الصين بها. على مدى العقود القادمة، سيكون لدى الصين إمكانات هائلة على المسرح العالمي لفعل الخير أو الشر. واتباع نهج يتحرّك بحسب المصالح سيعطي الثقة لشركاء أميركا بأن سياستها تجاه الصين منظمة حول نظرية متماسكة للقضية وليست مجرّد ردّ فعل على المبادرات الصينية أو أنها تسترشد بالسعي الدائم لتسجيل النقاط السياسية في الداخل.

المشكلة

العلاقة بين الولايات المتحدة والصين منقطعة في الوقت الحاضر. حاليًا، الهدف غير الطموح في كلا البلدين هو إبطاء وتيرة التدهور في العلاقات - وهو تقريبًا تمرين في الحدّ من مخاطر الجانب السلبي. لا يرى أي من الجانبين ربحًا في صراع واسع النطاق، ولكن لا يبدو أن أيًا منهما قادر على

---

* تعريب: سارة شعبان

[1] Ryan Hass, Patricia M. Kim & Jeffrey A. Bader, "A Course Correction in America's China Policy", Brookings, November 2022.
https://www.brookings.edu/research/a-course-correction-in-americas-china-policy

هندسة أي تصحيح للمسار نحو علاقة أكثر إيجابية مع تقليل المخاطر. يبدو أن الضرورات على المدى القريب في كلا البلدين تزاحم أي اعتبار للمصالح الوطنية طويلة الأجل. هذا الأسلوب له العديد من التأثيرات المتتالية. أولًا، هو يهز ثقة شركاء أميركا العالميين، الذين يتساءلون بشكل متزايد عن الاستدامة وحكمة النهج المتّبع. ثانيًا، يدفع الحلول للتحدّيات العالمية مثل تغيّر المناخ، والأزمات الوبائية، والانتشار النووي بعيدًا عن متناول اليد. ثالثًا، يقوّض الفعالية المستمرة للقواعد والمعايير والمؤسسات التي تدعم الأمن الدولي وتمكّن التدفّق الحرّ للسلع والخدمات. رابعًا، يقلّل من المساحة الدبلوماسية المتاحة للولايات المتحدة والصين لإدارة التوتّرات دون الصراع. لدى كل من واشنطن وبكين روايتها الخاصة عن سبب وصول العلاقة إلى الحضيض الحالي. من وجهة نظر واشنطن، ازداد نفاذ صبر بكين وعدوانيّتها على مدى العقد الماضي: من خلال الدوس على حقوق مواطنيها في الداخل، والشروع في مبادرات لجعل العالم أكثر توافقًا مع رؤية الصين الاستبدادية للحكم، انتهكت بكين القيم العالمية وكشفت عن طموحاتها التحريفية. بالمقابل، من وجهة نظر بكين، تتصرّف الولايات المتحدة كقوة متدهورة قلقة: فالداخل مقسّم ومترنّح وهي تستجيب لموقفها المتآكل من خلال السعي لتقويض صعود الصين. ويُنظر إلى تأطير واشنطن للشؤون العالمية على أنها منافسة بين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية على أنه تأكيد على أن هدف أميركا هو إضعاف قيادة الحزب الشيوعي الصيني في الصين ونزع الشرعية عنه، وخنق صعود البلاد، وعزل بكين في منطقتها وعلى الساحة العالمية.

هذا المناخ الدبلوماسي هو أسير ديناميكيات الفعل ورد الفعل. لا يريد أي زعيم من البلدين تحمّل لكمة دون توجيه ضربة مضادة. وهكذا فإن الأفعال تولّد ردود فعل، والشتائم تستدعي ردود فعل. أصبحت الاعتبارات الأساسية تضيع وسط تصاعد الخطاب والحرارة السياسية في كلا البلدين حول العلاقات الثنائية. هل النهج الحالي يخدم المصالح القومية طويلة المدى لأميركا؟ هل تعمل على تحسين صحة وسلامة ورفاهية مواطني الولايات المتحدة؟ هل يجعل العالم أكثر استقرارًا؟ هل أصبحت حلول التحدّيات العالمية أكثر قابلية للتحقيق؟ يمكن القول إن الإجابة عن كل هذه الأسئلة هي "لا"، بل يجب أن توفّر زخمًا لتغييرات السياسة من أجل حماية مصالح أميركا بشكل أفضل.

هذه الورقة جزء من مبادرة الصين العالمية لمعهد بروكينغز، ومشروع مصمّم لحقن أفكار سياسية جديدة في الخطاب حول نهج أميركا تجاه الصين. بصفتنا أعضاء في مؤسسة فكرية أميركية فإن توصياتنا مرتبطة بالجانب الأميركي من الموضوع. لقد ساهمت تصرّفات الصين بشكل غير متناسب في الانكماش في العلاقات الثنائية، كما أن السلوك الدبلوماسي لبكين يقوّض صورة

الصين في الخارج. لكن من مسؤولية نظراء مراكز الأبحاث الصينية تزويد السلطات في بكين بتوصيات لتطوير علاقة بنّاءة أكثر مما هي الآن بين الولايات المتحدة والصين. ينصبّ التركيز هنا على سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، وبشكل أكثر تحديدًا، على كيفية قيام واشنطن بتعزيز النطاق الكامل للمصالح القومية الأميركية.

وضع هذه اللحظة في سياقها

من المغري النظر إلى التحدّيات التي تطرحها الصين على الولايات المتحدة باعتبارها تحدّيات فريدة وغير مسبوقة. وهي على مستوى ما تحدّيات جديدة. إذ لم تكن القوة الوطنية الشاملة للصين قريبة إلى هذا الحدّ من قوة أميركا منذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة العالمية الرائدة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبالمثل فإن طموحات الصين العالمية في أن تصبح قوة تكنولوجية وعسكرية واقتصادية رائدة أصبحت أكثر وضوحًا الآن من ذي قبل. ويمكن للجيش الصيني أن يعرّض القوات الأميركية للخطر بطرق جديدة. كما زاد القمع السياسي والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان داخل الصين بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك فإن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين قد مرّت في حالة أسى شديد مرّتين على الأقل من قبل. في السنوات الأولى لجمهورية الصين الشعبية، لم يكن للبلدين علاقات دبلوماسية، ولا علاقات تجارية، ولا علاقات بين الناس تقريبًا، وكانت العلاقة مشحونة بالتنافس الأيديولوجي حيث كان العالم ينقسم إلى كتل الحرب الباردة. قاتلت الولايات المتحدة والصين ضد بعضهما البعض في الحرب الكورية، مما أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح. بعد أقل من عقدين من الزمان، اجتمعت الولايات المتحدة والصين معًا في أوائل السبعينيات من القرن الماضي ردًا على التهديد المشترك من الاتحاد السوفياتي والاعتراف بأنه ليس من المنطقي أن تفتقر القوّتان الرئيسيتان إلى قنوات الاتصال.

بعد ذلك، في نهاية الثمانينيات، تساءل السياسيون وخبراء السياسة والمحللون عن الغرض الأساسي من العلاقات الأميركية الصينية، وعما إذا كان البلدان مختلفين ثقافيًا وسياسيًا وأيديولوجيًا للغاية بحيث يتعذر عليهما التوافق. بحلول منتصف تموز 1989، في أعقاب القمع الوحشي للاحتجاجات السلمية حول ميدان تيانانمين، كان لدى 16٪ فقط من الأميركيين نظرة إيجابية تجاه الصين. و78٪ لديهم رأي غير مؤيّد. إلى جانب صدمة تيانانمين، كان العامل الهيكلي الأعمق الذي أطال فترة القطيعة هذه هو نهاية الحرب الباردة التي أدّت إلى تخفيف الخلافات بين

البلدين حول القيم والمبادئ والأيديولوجية، على الرغم من العلاقات الاقتصادية العميقة. وبسبب حرمان البلدين من عدوّ مشترك، كافح كل منهما لإيجاد أساس جديد لإعادة بناء العلاقة عليهما.

هناك أوجه تشابه بين النظير الأخير وهذا الحالي. أصبح الرأي العام الأميركي تجاه الصين سلبيًا بشكل حادّ. ويتساءل السياسيون والمحللون مرة أخرى عما إذا كانت الصين بعيدة جدًا عن القيم والمصالح الأميركية بحيث لا تبرّر بذل جهود لتحسين العلاقات. واستخدام القيادة الصينية القمع للسيطرة على مجتمعها، لا سيما في شينجيانغ وهونغ كونغ، يعزز الأصوات التي تجادل في الولايات المتحدة بأن الصين يجب أن تخضع للمساءلة بدلًا من الترحيب بها من قبل المجتمع الدولي. ومع ذلك فإن تحذير الرئيس السابق ريتشارد نيكسون بشأن الصين في عام 1967 لا يزال صحيحًا اليوم: الصين أكبر من أن تُترك في عزلة غاضبة "لتغذية أوهامها، والاعتزاز بكراهيتها، وتهديد جيرانها".

إطار العلاقة

حدّدت إدارة الرئيس جو بايدن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين على أنها علاقة تنافسية أو، على حد تعبير الرئيس، "منافسة شديدة". يُنظر إلى ذلك على أنه إطار عمل العلاقة، مع وجود محاذير بسيطة وهوامش. العلاقة تنافسية بالفعل، مع خصوصيات التنافس الكلاسيكي بين القوى الكبرى الذي يتميّز بالتوتّرات العسكرية والسياسية التي تفاقمت بسبب الصراعات حول الأيديولوجيا والمصالح الاقتصادية والتكنولوجية. لقد تبنّى الرأي العام والنخب والكونغرس الأميركي فكرة منافسة الأنظمة، التي وفّرت الأساس لتشريع يخصّص مئات المليارات من الدولارات للمنافسة في العقد المقبل.

لكن تعزيز المصالح الأميركية يتطلّب إطارًا أوسع بكثير. مع هذا التركيز أُحادي البُعد على التنافس، قد يتم اختزال المصالح المهمة الأخرى للسياسة الخارجية الأميركية، بما في ذلك (1) المصالح الثنائية بين الولايات المتحدة والصين التي تتوافق وتتداخل، و(2) المصالح والمسؤوليات العالمية التي تشترك فيها الولايات المتحدة والصين، و(3) الضرورة الحاسمة لتجنّب الصراع العسكري.

في المجال الثنائي، لكل من الولايات المتحدة والصين مصالح مشتركة في تجارة السلع والخدمات، التي بلغت 718.8 مليار دولار في عام 2021 وتستمر في الارتفاع. هذه التجارة أمر بالغ الأهمية لدعم سلاسل التوريد التصنيعية في كلا البلدين. ولا تزال الصين سوقًا حيويًا للنمو بالنسبة

للعديد من الشركات الأميركية. وتساعد التجارة الثنائية في الحفاظ على انخفاض أسعار الموادّ الاستهلاكية، كما تساعد في تمويل الديون الأميركية المتزايدة بسرعة. بطبيعة الحال، فإن الممارسات التجارية غير العادلة للصين تولّد مشاكل خطيرة تتطلّب ردود فعل أميركية عدوانية.

ولا تقل حركة الناس أهمية عن حركة البضائع. ذلك أن الأبحاث العلمية الأميركية، والبحث الطبي والابتكار، وتطوير الذكاء الاصطناعي (AI)، والتدريب الجامعي المتقدم في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تعتمد بشكل كبير على المشاركين الآسيويين، وخاصة الصينيين. بدونهم، سوف يتراجع التقدم التكنولوجي للولايات المتحدة والقيادة العالمية لسنوات.

في الساحة متعدّدة الأطراف، للولايات المتحدة والصين العديد من المصالح المشتركة التي يجب متابعتها من أجل صحّة كوكبنا. يتزايد الاعتراف بالتهديد الوجودي لتغيّر المناخ. وباعتبارهما أكبر دولتين مصدرتين لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم فإن الولايات المتحدة والصين تتحمّلان المسؤولية الأكبر - والقدرة التكنولوجية الأكبر - لمكافحتها. كان ينبغي أن تحفّز جائحة COVID-19التعاون بين الأطباء والعلماء البارزين في كلا البلدين بدلًا من الاتهامات المتبادلة. إن عدم قدرة الدولتين على مكافحة الوباء بشكل مشترك، والتداعيات العالمية التي تلت ذلك، تُظهر العواقب الوخيمة لمثل هذه الإخفاقات ويجب أن تتسبّب في التعاون ضد تهديدات الصحة العامة في المستقبل. ثم إن الغزو الروسي لأوكرانيا أدّى إلى تعطيل الاقتصاد العالمي بشكل كبير من خلال إثارة أزمات في إمدادات الطاقة، ورفع مستويات الديون في البلدان النامية، وزيادة أسعار المواد الغذائية والنقص في الجنوب العالمي. كل هذه مجالات توجد فيها مصالح ومسؤوليات والتزامات أخلاقية لدى الولايات المتحدة والصين، وكثير منها أكثر تكاملًا من الصراع.

أخيرًا، هناك حاجة لضمان ألّا تتحوّل العلاقة التنافسية إلى صراع. يجب أن يتوصّل البلدان إلى تفاهمات بشأن العمليات العسكرية، والحدّ من الاستخدامات العسكرية للتكنولوجيات الناشئة، ومواصلة الحدّ من التسلّح. إنهما يقتربان من مأزق استراتيجي عميق، يُعرف باسم التدمير المؤكّد المتبادل. كلا البلدين قادران على إلحاق أضرار مدمّرة، بغضّ النظر عمّن يضرب أولًا. وما لم يكن حدثًا يهدد البشرية بالانقراض فمن الصعب تخيّل استسلام أي من البلدين للآخر. كما أنه من **غير الواقعي توقّع أن يفرض أيٌّ من البلدين إرادته على الآخر. كما أن الهوّيات القومية** للولايات المتحدة والصين **لا تسمح** لأيّ منهما بقبول وضع التبعية للطرف الآخر. وبالتالي فإن الفصل في الخلافات من خلال الصراع إذا تم سيكون مدمّرًا لكلا البلدين والعالم.

الهدف

إن مصالح أميركا تخدمها علاقة دائمة بين الولايات المتحدة والصين - تسمح للبلدين بإدارة نقاط المنافسة التي لا مفر منها دون اللجوء إلى المواجهة أو الصراع - وتنتج فوائد ملموسة لصحة أميركا وازدهارها. ونظرًا لاختلاف الأُطر السياسية والاقتصادية للبلدين والرؤى العالمية المتنافسة فمن غير العملي توقّع علاقات وثيقة بين البلدين في الظروف الحالية. وليس من باب الصداقة، بل انطلاقًا من الواقعية الواضحة، فإن هدف أميركا هو التعايش مع الصين بشروط مواتية للمصالح والقيم الأميركية.

ومع ذلك، لتحقيق هذا الهدف، ستحتاج الولايات المتحدة إلى التعايش مع الصين والحفاظ عليها في الأداء الوطني العام. سيتطلب تحقيق تعايش أكثر ديمومة الوصول إلى توازن مقبول بشكل متبادل. وسيتطلب القيام بذلك تعديلات في الموقف من كلا الجانبين. لا يمكن لأي من البلدين أن يجعل العلاقة أكثر ديمومة من تلقاء نفسه. ولا يتمثل التحدّي الأساسي في الافتقار إلى التكيف من جانب أو آخر، بل يتمثل في أن لدى الدولتين طموحات وآراء وطنية متضاربة بشأن الحوكمة. لن يتم حلّ هذا التحدي وسيحتاجان إلى إدارته.

سيتطلب الحفاظ على تفوّق الولايات المتحدة الحفاظ على ريادتها في الابتكار وتوسيع الفرص أمام مواطنيها لتحقيق إمكاناتهم. وكلما زاد النجاح الذي تتمتع به الولايات المتحدة في هذه المجالات، زادت جاذبيتها في النظام الدولي. ومن مصلحة أميركا أن تحافظ على هيمنة التأثير في تطوير القواعد والأعراف والمؤسسات التي تمكّن التجارة الدولية والحل السلمي للنزاعات الدولية.

خطوات مستحسنة لتعزيز قدرة أميركا على التعايش والمحافظة على تفوّقها على الصين

السؤال الذي يواجه صانعي السياسة في الولايات المتحدة ليس ما إذا كان عليهم تبنّي موقف "أكثر صرامة" أو "أكثر ليونة" تجاه الصين. لا يوجد أساس لاستنتاج أن اتّباع نهج غير متمايز أكثر صرامة أو ليونة من شأنه أن يؤدّي إلى نتائج أفضل. السؤال هو كيف نتبنى نهجًا أكثر ذكاءً يحمي المصالح الأميركية الحيوية بشكل أفضل. وتحقيقا لهذه الغاية هناك خمس مجموعات من التعديلات السياسية المجدية سياسيًا والتي يمكن أن تولّد نتائج محسّنة تشمل ما يلي:

1. دعم القيادة التكنولوجية للولايات المتحدة للعقود القادمة

ستوفّر الاختراقات التكنولوجية المستقبلية مزايا اقتصادية وعسكرية للدولة التي تطوّرها وتنشرها أولًا. ستؤثر مثل هذه الاختراقات أيضًا على تصوّرات القوة في النظام الدولي. كل من

يقود تطوير ونشر التقنيات الناشئة (على سبيل المثال، الذكاء الاصطناعي، واتصالات الجيل التالي، والطاقة النظيفة، وأشباه الموصلات، والتكنولوجيا الحيوية، والحوسبة الكمومية) سوف يتمتع بسحب القوة اتجاهه. سيكون لقائد التكنولوجيا أيضًا ميزة في وضع القواعد، وكذلك في تطبيقات الأمن القومي لهذه التقنيات الناشئة. هذا هو السبب في أن المنافسة التكنولوجية ستشكّل جوهر المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في العقود القادمة.

يجب على الولايات المتحدة أن تستثمر بشكل كبير في الإصلاحات على المستوى الوطني لتسريع الابتكارات في هذه التقنيات الناشئة. سيكون التشريع الأخير لتعزيز الابتكار الأميركي، بما في ذلك قانون CHIPS وقانون خفض التضخّم، تحويليًا إذا تم تنفيذه بشكل فعّال. ويمكن أن تكون الجهود الأخيرة لتشديد ضوابط التصدير على أشباه الموصلات وأدوات إنتاجها مفيدة. ولكن إذا تم تنفيذ هذه الضوابط على نطاق واسع للغاية، أو تم اتّباعها فقط من جانب واحد، فإن مثل هذه الإجراءات تخاطر بتقويض القدرة التنافسية الأميركية في المستقبل. كما أن إغلاق الباب بشكل عشوائي أمام الباحثين والمبتكرين الزائرين الملتزمين بالقانون، بما في ذلك من الصين، للدراسة والعمل في الولايات المتحدة يأتي بنتائج عكسية أيضًا، فالطلاب والمهنيون الصينيون البارزون ضروريون للعمود الفقري لثقافة التكنولوجيا الأميركية وبراعتها.

2. إنشاء بيئة حول الصين أكثر ملاءمة للمصالح الأميركية

حدّدت إدارة بايدن هدفها على أنه "ليس تغيير جمهورية الصين الشعبية، بل تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تعمل فيها". لكن بدون أجندة تجارية جادة فإن سعي أميركا لتحقيق هذا الهدف لا يعدو كونه خطابًا أجوف.

بذلت الإدارة جهودًا أوّلية في آسيا وأوروبا لتطوير المعايير التكنولوجية. ومع ذلك فهي لم تضع خطة لتوسيع التجارة العالمية القائمة على القواعد. وتعدّ اتفاقيات التجارة الإقليمية، بما في ذلك الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) وشراكة التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي، وسائل أساسية للولايات المتحدة لتعزيز رؤيتها للتجارة القائمة على القواعد والموجّهة نحو السوق.

تحتاج أميركا إلى توسيع الفرص لازدهار شركاتها. لأول مرة منذ عام 1978 لا تضغط الولايات المتحدة من أجل توسيع فرص وصول شركاتها إلى الأسواق في الصين. هذا التحوّل في النهج لا يقتصر على الصين. بل هو الآن سِمة رئيسية للسياسة التجارية للولايات المتحدة. لكن عدم الدفاع

عن الشركات الأميركية في الخارج يهدّد بتقويض النفوذ الوطني على المسرح العالمي. إن القوة الاقتصادية هي أساس القوة الوطنية. وهي ما يمكّن الاستثمار في المختبرات والبنية التحتية وشبكة الأمان الاجتماعي والقوة العسكرية.

ستقود آسيا والدول النامية الكثير من النموّ الاقتصادي في العالم في العقود القادمة. إذا فشلت الولايات المتحدة في فتح الفرص لشركاتها في هذه المناطق الرئيسية فستضع نفسها في وضع غير مواتٍ لمنافسيها، الذين يسعون جميعًا بنشاط إلى هذه الفرص. على سبيل المثال، أكملت الصين مؤخرًا انضمامها إلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (التي تغطي أكثر من 30٪ من السوق العالمية) وتسعى للحصول على العضوية في الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ. كما تسعى بكين بقوة إلى فتح الأسواق في جميع أنحاء العالم النامي.

إذا كانت الولايات المتحدة جادّة في تشكيل البيئة المحيطة بالصين فعليها أن تتخذ إجراءات تزيد من صعوبة خيارات قادة الصين. سيتطلب هذا إرادة سياسية لاستعادة القيادة الأميركية في التجارة. ومن خلال استعادة مبادرة وضع أجندة التجارة ستجبر الولايات المتحدة قادة الصين على الاختيار بين الإصلاح لتلبية متطلبات الانضمام إلى التجمّعات التجارية مثل الاتفاقية الشاملة والمتقدمة للشراكة عبر المحيط الهادئ أو الحفاظ على نموذج اقتصادي موجّه من الدولة ينتج عنه فرص ضائعة وأداء اقتصادي ضعيف. على أن الولايات المتحدة لا تستطيع القيام بذلك من خلال التواجد على الخطوط الجانبية، حيث هي الآن.

3. بناء المزيد من المتانة وعلاقة مثمرة مع الصين بالنسبة للفترات السابقة

بالنسبة للفترات السابقة، يوجد حاليًا غياب ملحوظ للطموح في تطوير آليات جديدة للولايات المتحدة والصين للعمل معًا لمواجهة التحدّيات الملحّة. لا توجد جهود شبيهة بإطلاق منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أو إطلاق مجموعة العشرين بمشاركة الصين. وبدلًا من ذلك دافعت الولايات المتحدة عن الرباعية (أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة)، والإطار الاقتصادي الهندي والمحيط الهادئ، وغيرها من المبادرات الثنائية والمتعدّدة الأطراف مع الحلفاء. وفي الوقت نفسه استثمرت الصين في تحالف بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) والمجموعات الإقليمية المتمركزة حول بكين مثل منظمة شنغهاي للتعاون. في حين أنه من الضروري للولايات المتحدة أن تعمل عن كثب مع الحلفاء والشركاء لتشكيل خيارات بكين

بشكل بنّاء، يجب على الولايات المتحدة أيضًا بناء علاقة عمل دائمة ومثمرة مع بكين. يؤدّي إهمال أي من المسارين إلى ضعف الأداء في حماية المصالح الأميركية.

الحجج التي تقول إن الولايات المتحدة تحاول دفع أجندة إيجابية مع الصين لكن بكين تتعنّت هي حجج واهية. لطالما عملت الولايات المتحدة على مبدأ أن التعاون مع الصين الذي يساعد في معالجة الأولويات الأميركية والعالمية أمر مرحّب به. لكن هناك القليل من الأدّلة على أي عمل أساسي منهجي يتم وضعه لفهم أين تتداخل أولويات الولايات المتحدة والصين، وما هي المساهمات التي قد تقدّمها الصين عمليًا، وكيف أن القيام بذلك سيدعم أيضًا الأهداف الوطنية للصين. هناك أيضًا القليل من الأدلة على قيام الخبراء المتخصصين في الولايات المتحدة والصين بتطوير خطط عمل مشتركة لمواجهة التحدّيات المشتركة أو استخدام أي من الجانبين مشاركات رفيعة المستوى كأحداث تنفيذية لدفع كلتا الحكومتين نحو تحقيق نتائج ملموسة.

كل مشكلة بين الولايات المتحدة والصين تمت إدارتها بشكل فعّال على مدى العقود الخمسة الماضية تم التعامل معها من قِبل المسؤولين الذين أقاموا علاقات حقيقية مع بعضهم البعض. مثل هذه العلاقات ضرورية لفهم متطلبات وقيود كل طرف والمصالح الوطنية الأوسع التي يُطلب من المسؤولين تعزيزها. اليوم، تحت المستوى الرئاسي، لا توجد فعليًا علاقات فعلية حقيقية بين كبار المسؤولين الأميركيين والصينيين.

أشار وزير الخارجية الأميركي السابق جورج شولتز إلى الدبلوماسية الجيدة على أنها شبيهة بالبستنة - أي اهتمام دقيق بتنمية الاتصالات حتى خلال الفترات المتوتّرة عندما لا يكون هناك جدول أعمال مشترك وأمل ضئيل في تحقيق نتائج. وهذا يتطلب الاستثمار في العلاقات والتحلّي بالصبر للانتظار حتى تكون هناك فرص لحل المشكلات أو تعزيز المصالح.

حتى في الوقت الذي يحتاج فيه القادة الأميركيون إلى البقاء حازمين وواضحين ومتّسقين في معارضة السلوك الصيني الإشكالي هناك أيضًا قيمة في الاعتراف بالتقدم الاقتصادي الصيني في العقود الأخيرة. إن إدراك حقيقة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي للشعب الصيني لا يعني المصادقة على ممارسات الحزب الشيوعي الصيني. إن الثناء على التقدم الذي حققته الصين في بناء البنية التحتية مثل السكك الحديدية عالية السرعة وفي الحدّ بشكل كبير من الفقر لا ينطوي على أي تكلفة. هذه التصريحات عن الواقع ستحظى بترحيب المواطنين الصينيين العاديين. إن الاستقرار الداخلي الصيني يصبّ في مصلحة أميركا. ويجب على الولايات المتحدة أن تشير بوضوح

إلى رغبتها في الترحيب بصين أكثر ازدهارًا وأقل عدوانية تحترم حقوق مواطنيها وتساعد في مواجهة التحدّيات العالمية.

إن مثل هذه الجهود لن تكسر على الفور أو ربما في أي وقت من الأوقات جدار السخرية الذي يحتفظ به القادة الصينيون بشأن نوايا أميركا العدائية تجاه الصين. مع ذلك، ليست هذه هي النقطة الوحيدة. إن الاعتراف والترحيب بالتقدم الصيني يحبط أيضًا قدرة بكين على تبرير أفعالها لجمهورها المحلي على أنها ضرورية في مواجهة العداء الأميركي. إنه يحدّ من مساحة القادة الصينيين لتسميم وجهات نظر شعوبهم تجاه الولايات المتحدة. خارجيًا، يساعد ذلك في تقويض حجة الصين بأن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن جميع المشاكل في العلاقة.

4. مقاومة تصنيف النقاط السياسية في الصين

في الولايات المتحدة، سيكون لدى الحزب الموجود خارج السلطة دائمًا حافز سياسي للتغلب على الحزب الحاكم في إدانة الإجراءات الصينية العدوانية واتهام الإدارة بعدم القيام بما يكفي لمواجهة السلوك الصيني غير المحتمل.

لكن من الخطأ أن يرضخ الرئيس للهجمات، سواء من خلال محاولة التغلب على الحزب المعارض عبر التشدّد مع الصين أو من خلال أن يأمل بأن المعارضة المشتركة للصين يمكن أن تنتج حسن النية لتعاون الحزبين في قضايا أخرى. عندما سعى الرؤساء السابقون إلى تسجيل نقاط سياسية بشأن الصين، بما في ذلك بيل كلينتون من 1992-1994 ودونالد ترامب من 2018-2020، فشلت سياساتهم في تحقيق النتائج المطلوبة في الداخل أو الخارج. حتى عندما يكون الرأي العام بشأن الصين سلبيًا على نطاق واسع، نادرًا ما تحتل قضية الصين مرتبة عالية كعامل يؤثر على خيارات الناخبين. بدلاً من مطاردة الرياح السياسية السائدة، يجب على صانعي السياسة في الولايات المتحدة وضع سياسات صحيحة ومعقولة، واثقين من أن التاريخ سيحكم عليهم من خلال النتائج التي تحققها سياساتهم، لا شعبية خياراتهم في الوقت الحاضر.

5. وسّع العدسة لتقليل المخاطر

وصلت الجهود الحالية بين الولايات المتحدة والصين لبناء "حواجز حماية" إلى طريق مسدود وهي لا تتقدّم. هذا لأن كلا الجانبين يحملان أهدافًا متعارضة مع بعضهما البعض. ترغب الولايات المتحدة في تحسين السلامة التشغيلية من خلال وضع قواعد سلوك للقوات الأميركية والصينية عندما تعمل على مقربة من بعضها البعض. تعارض الصين مثل هذه الجهود وتعتبرها ضارّة

برغبتها في تطوير قدر أكبر من الأمن الاستراتيجي. ترغب الصين في إقامة المزيد من الدفاعات في العمق من خلال دفع القوات الأميركية بعيدًا عن محيطها. ومن منظور بكين فإن أي إجراءات تجعل عمل القوات الأميركية بالقرب من حدود الصين أكثر أمانًا تتعارض مع هذا الهدف.

بدلًا من الاستمرار في مواجهة هذا الجدار من الأهداف المتضاربة سيكون من الحكمة أن يعيد صانعو السياسة في الولايات المتحدة تركيز الجهود على مبادرات الحدّ من المخاطر التي قدّمها قادة الولايات المتحدة والسوفيات خلال ذروة الحرب الباردة: اتفاقيات الحدّ من التسلّح؛ - تشديد الاتفاقيات الدولية بشأن استخدام ونشر وتخزين أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصِلة بأسلحة الدمار الشامل؛ والتعاون في الفضاء الخارجي. لن تكون كل هذه المجالات مُجدية أو ترحّب بها الصين في هذه المرحلة، ولكن من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تصرّفا بناءً على الحاجة إلى تقليل المخاطر في ذروة فترة العداء الأكثر حدّة.

في الوقت نفسه، يجب على صانعي السياسات في الولايات المتحدة والصين إعطاء الأولوية للجهود المبذولة للحدّ من المخاطر المتبادلة في المجالات الجديدة التي يتفق الجانبان على أنها إشكالية، مثل تعريض البنية التحتية الحيوية لبعضهما البعض لخطر الهجمات الإلكترونية وإدخال أنظمة الأسلحة المستقلة المدعومة بالذكاء الاصطناعي في ساحة المعركة دون أي حدود لاستخدامها. على سبيل المثال، يجب أن تتفق الولايات المتحدة والصين على أن البشر، وليس الأنظمة التي تدعم الذكاء الاصطناعي، يجب أن يظلوا مسيطرين على جميع أوامر الإطلاق النووية.

تحتاج واشنطن وبكين أيضًا إلى إيجاد طرق لخفض التوتّر حول تايوان، كما فعلتا سابقًا. ستكون نقطة البداية هي الاعتراف المشترك بأن قضية تايوان ليست تصعيدًا أُحادي الاتجاه نحو صراع نهائي، بل هي قضية ديناميكية تؤثر فيها تصرّفات كل طرف على تصرّفات الطرف الآخر. كان الوضع الراهن الذي حافظ على السلام في مضيق تايوان على مدار الأربعين عامًا الماضية غير مُرضٍ. ومع ذلك فقد تم الحكم عليه بأنه أفضل من جميع البدائل الأخرى المتاحة. نفس الشيء لا يزال صحيحًا اليوم.

الخاتمة

إن الغرض من الاستراتيجية هو تعزيز الأهداف الوطنية. غير أن نهج أميركا الحالي تجاه علاقتها الثنائية مع الصين يفشل في تلبية هذا المعيار.

يتطلب الحفاظ على المصالح الأميركية والنهوض بها أن تكون العلاقة بين الولايات المتحدة والصين مؤطّرة على نطاق أوسع من النسخة الصارمة للمنافسة الموجودة اليوم. يمكن أن تساعد المجموعات الخمس من تعديلات السياسة الموصى بها أعلاه على توجيه سياسة الولايات المتحدة بشكل أفضل تجاه الصين نحو تعزيز الأمن والازدهار والصحة للشعب الأميركي. قد يدافع بعض الناس إما عن مواقف أكثر قسوة أو تصالحية تجاه الصين. وقد يجد آخرون الراحة في إلقاء اللوم على التراجع في العلاقات بشكل مباشر على الصين والقول إن على بكين أن تتحمّل عبء إصلاح المشاكل في العلاقة. هذا نقاش مرحّب به لأن المخاطر كبيرة للغاية بحيث لا يمكن ترك العلاقة بين يدي بكين وحدها أو على الطيار الآلي لتسترشد بالرياح السياسية السائدة في أي من البلدين.

الوجود الأمني الصيني في الشرق الأوسط
خطوط حمراء وتوجيهات للولايات المتحدة [1]

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، غرانت راملي،
تشرين الأول 2022

تمهيد

نظرًا لتأكيد الولايات المتحدة المتكرر على الطبيعة العالمية لمنافستها مع الصين يسود اعتقاد في واشنطن بأن الصين تستفيد بشكل كبير من البنية الأمنية الأميركية الواسعة في الشرق الأوسط. لكن رغم استفادتها من الاستقرار الذي توفّره الهندسة الأمنية الأميركية في الشرق الأوسط، يشير النشاط الأمني للصين في المنطقة إلى نموّ الشعور لديها بعدم الرغبة في الاعتماد حصريًا على هذه البنية. وكما لاحظ باحثون صينيون فإن القادة العسكريين الصينيين يعتبرون أن اعتمادهم على القوة العسكرية الأميركية لضمان أمن النقل البحري إلى بلدهم وتأمين إمدادات الطاقة والوصول إلى الأسواق الخارجية يمثل "نقطة ضعف استراتيجية عميقة".

مقدّمة

بعد عام من وصف وزارة الدفاع الأميركية المنافسة الاستراتيجية مع الصين بأنها أولوية "رئيسية" للجيش الأميركي، أصدرت الصين وثيقة عام 2019 بعنوان "الدفاع الوطني في العصر الجديد" اعتبرت فيها أن "المنافسة الاستراتيجية الدولية آخذة في الارتفاع" ملقية اللوم على الولايات المتحدة لإثارتها "المنافسة الشديدة بين الدول الكبرى".

تعزيز الصين تواجدها العسكري في الخارج ينسحب على الشرق الأوسط حيث تتدفق غالبية صادراتها إلى المنطقة وأوروبا وإفريقيا عبر الممرّات المائية كما يعتبر الشرق الأوسط أهمّ موارد

---

* تعريب: أيمن حلاوي

[1] Grant Rumley, China's Security Presence in the Middle East: Redlines and Guidelines for the United States", The Washington Institute for Near East Policy, October 18, 2022.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/chinas-security-presence-middle-east-redlines-and-guidelines-united-states

الطاقة بالنسبة لها. لحماية هذه المصالح وسَّعت الصين تدريجيًا وجودها الأمني في المنطقة وتعزّز استثمارات الصين في البنية التحتية الحيوية - لاسيما الموانئ - الشحن التجاري لكنها تشكّل أيضًا غطاءً للوجود الأمني الصيني في المنطقة.

تستكشف هذه الورقة جهود الصين للتغلّب على ما تعتبره ضعفًا استراتيجيًا من خلال تعزيز وجودها الأمني في الشرق الأوسط. كما تفحص التداخل بين الوجود الأمني والبعد العسكري والاستثمارات في البنية التحتية الحيوية والجهود المبذولة من بكين لزيادة مبيعاتها من الأسلحة. أخيرًا، تصف الورقة كيف يتحدّى هذا الوجود المصالح الأميركية في المنطقة وتُقدّم اقتراحات حول كيفية تعامل واشنطن معه.

الولايات المتحدة والصين والشرق الأوسط

سارت علاقات الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط وتحديدًا مع دول الخليج منذ عام 1983 – تاريخ إنشاء القيادة المركزية الأميركية – وفق تفاهم غير مكتوب يقوم على توفير واشنطن البنية الأمنية لأسواق مستقرة مقابل الحفاظ على تدفّق النفط بأسعار معقولة. في السنوات الأخيرة، بدأت الحسابات تتغيّر. لم تعد الولايات المتحدة تعتمد على نفط الشرق الأوسط كما في السابق إذ أصبحت عام 2020 في عداد الدول المصدرة للبترول. كذلك ساهم عقدان من الحرب في العراق وأفغانستان في الحدّ من شهيّة الشعب الأميركي للتورّط في الخارج. لذلك تعهّدت إدارة الرئيس ترامب بإنهاء "الحروب التي لا نهاية لها" في الخارج، بينما دعت إدارة بايدن إلى "تحديد الحجم الصحيح" للوجود الأميركي في الشرق الأوسط.

رغم أن الشرق الأوسط لا يشكّل بالنسبة للصين ساحة المنافسة الرئيسية مع الولايات المتحدة والغرب، فإن المسؤولين الصينيين ينظرون إلى المنطقة على أنها مفتاح لتأسيس نظام عالمي أكثر ملاءمة لبكين. في عام 2016، قبل أسبوع واحد من أول زيارة للرئيس الصيني شي جين بينغ للشرق الأوسط منذ توليه مِنصّبه، أصدرت الصين ورقة السياسة العربية التي أشارت فيها إلى أن "الدول العربية ككل أصبحت أكبر مورّد للنفط الخام إلى الصين وسابع أكبر شريك تجاري معها" ووصفت العالم العربي بأنه من " شركاء الصين المهمّين في إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية والتعاون معه يقوم وفق معادلة رابح – رابح".

في عام 2019 استوردت الصين ما يزيد على 40 بالمئة من النفط الخام من الشرق الأوسط وطوّرت علاقاتها التجارية واستثماراتها خلال العقد الأخير مع بلدان الشرق الأوسط في مؤشر على الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها هذه االمنطقة بالنسبة لها في إطار مبادرة الحزام والطريق.

اليوم باتت الصين الشريك التجاري الأول للمنطقة والمورّد الثالث لكل بلدانها (باستثناء لبنان حيث تحتل المرتبة الرابعة). من بين مشاريع البنى التحتية، استثمرت الشركات الصينية في الموانئ والمجمّعات الصناعية في جميع أنحاء الشرق الأوسط بما في ذلك مصر والإمارات وسلطنة عُمان. وأبرمت شركة الاتصالات الصينية Huawei شراكة رسمية مع شركات في الإمارات والسعودية وقطر لتوفير البنية التحتية لقطاع الاتصالات من الجيل الخامس.

والأكثر إثارة للقلق هو اعتماد الصين سياسة "الاندماج العسكري - المدني" التي تنطوي على مخاطر عديدة على البلدان التي تدخل في مبادلات تجارية معها. سياسة تقوم على التطوير الموازي للبحوث المدنية والقطاعات التجارية في الصين مع قطاعي الصناعة العسكرية والدفاعية بحيث "تعزز الابتكارات التنمية الاقتصادية والعسكرية بشكل متزامن". تشمل هذه السياسة أيضًا تهيئة الشركات التي تسيطر عليها الدولة في قطاعات محدّدة للمساعدة على تحقيق أهداف الجيش الصيني. يؤدّي ذلك إلى طمس الخط الفاصل بين الوجود التجاري والعسكري للصين في الخارج. في الشرق الأوسط، يمثل الوجود العسكري للصين ومبيعات أسلحتها تحدّيًا مباشرًا للمصالح الأميركية. نتج عن عمليات الانتشار العسكرية الصينية في المنطقة إنشاء قاعدة جيبوتي ورغبة أكبر لدى بكين لإرسال مزيد من القوات إلى الخارج. كما دفعت مبيعات الأسلحة الصينية نحو الدخول في منافسة مباشرة مع الولايات المتحدة وسواها من الموردين. على صعيد آخر، تشكّل العلاقات الاقتصادية العميقة للصين مع دول المنطقة والاستثمار في البنية التحتية الحيوية فرصة لبكين لترجمة نفوذها التجاري إلى قوة عسكرية مما قد يشكّل تهديدًا غير مباشر لعلاقة هذه الدول مع الولايات المتحدة.

الوجود الأمني للصين في الشرق الأوسط

في كانون الأول/ديسمبر 2008، أرسلت الصين مدمّرتين وسفينة دعم إلى خليج عدن كجزء من فرقة العمل البحرية لمكافحة القرصنة وهي المرة الأولى التي تشارك فيها البحرية الصينية في العمليات خارج المياه القريبة من أراضيها. في عمليات الانتشار الأولية، رافقت البحرية الصينية

السفن التجارية الصينية فقط وحافظت على هذا الانتشار الذي يمثل أطول انتشار للبحرية الصينية في الخارج.

في حزيران/يونيو 2022، "ادَّعت" وسائل الإعلام الرسمية الصينية أنه منذ بدء الانتشار تم نشر أكثر من 100 سفينة و30 ألفًا من أفراد الخدمة لمرافقة أكثر من 7 آلاف سفينة تجارية تابعة للصين ولدول أجنبية. في عام 2011، أجلت القوات الصينية عبر البر والبحر والجو أكثر من 35 ألفًا من مواطنيها من ليبيا. في عام 2013، أرسلت الصين سفينة لبحريّتها لدعم نقل الأسلحة الكيميائية من سوريا. وفي عام 2015، تم إجلاء أكثر من 200 من الرعايا الأجانب و600 مواطن صيني من ميناء عدن بسبب الحرب الدائرة في اليمن.

بين عامي 2012 و2016، تراجعت هجمات القرصنة في الخليج فانخفض عدد مهمّات المرافقة للبحرية الصينية. في عام 2020، رافقت البحرية الصينية 49 سفينة فقط وفقًا لتقرير وزارة الدفاع الصينية. شكّل هذا الانخفاض فرصة لبكين لتسويق نجاح مهمّة بحريتها وإبراز المزيد من القوة العسكرية التقليدية في الخارج. وهكذا أصبح تجديد هذه المهمة أولوية للحفاظ على استمرار نشر قواتها البحرية.

في عام 2014، وقَّعت الصين وجيبوتي اتفاقية تسمح للبحرية الصينية باستخدام ميناء جيبوتي لمهامّ الدعم. بعد عام، بدأ البلدان التفاوض على ترتيب يسمح بموجبه للصين بتوسيع ميناء دورالیه القريب لبناء منشأة بحرية هي أول قاعدة عسكرية صينية في الخارج. منذ بناء القاعدة، تمّت توسعتها لتصبح مؤهّلة لرسوّ حاملة طائرات أو غوّاصة نووية وفقًا لمسؤولين عسكريين أميركيين.

شمل النشاط العسكري الصيني في الشرق الأوسط إجراء تدريبات مشتركة بدءًا من عام 2014 مع البحرية الإيرانية والسعودية والمصرية كل على حِدَة. وفي عام 2020، شاركت القوات الصينية في مناورة عسكرية روسية ضمّت إيران وباكستان. وفي عامي 2019 و2022 شاركت البحرية الصينية في مناورات مشتركة مع إيران وروسيا في خليج عُمان والمحيط الهندي. ومنذ عام 2010، أجرت السفن الصينية مكالمات موانئ مع كل دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى إيران ومصر و "إسرائيل". وقد أظهرت أعمال القرصنة والإجلاء الجماعي من ليبيا هشاشة المصالح الاقتصادية الخارجية للصين وعدم قدرة وضعية انتشار الجيش الصيني على تأمين حمايتها.

يُظهر توظيف الصين اللاحق لعملياتها البحرية في المنطقة إلى جانب إنشائها قاعدة بحرية التزامها بمواصلة هذه العمليات على المدى الطويل. من المحتمل أن يكون نجاح الصين في ضمان أمن الشحن التجاري في المنطقة قد عزّز رغبتها في إبراز المزيد من القوة في الخارج. مقارنة بنظيرتها الأميركية، تعتبر البصمة العسكرية الصينية في الشرق الأوسط متواضعة غير أن بكين حاولت الاستفادة منها لتحقيق أهدافها في المنطقة والتي تُختصر بتحقيق مصالحها الاقتصادية وتحسين سمعتها وتعزيز مكانتها كقوة عسكرية. وقد وفر الوجود العسكري الصيني أساسًا لزيادة التعاون الأمني مع الدول الإقليمية ومن المرجّح أن يستمر في المستقبل مع توسّع الدور الصيني في الشرق الأوسط.

اتفاقيات هامّة حول البنية التحتية

في عام 2018، منحت "إسرائيل" مجموعة شنغهاي الدولية للموانئ عقدًا مدّته 25 عامًا لتشغيل ميناء حيفا. بموجب الاتفاقية يُسمح للشركة التي تسيطر عليها الحكومة الصينية بإدارة محطة Bayport من خلال شركة إسرائيلية. وقد أثارت الاتفاقية حفيظة واشنطن بسبب توقيع أقرب شريك للولايات المتحدة في المنطقة اتفاقية بنية تحتية رئيسية مع خصم عالمي رئيسي لها في موقع ترتاده البحرية الأميركية. في عام 2020، رفضت "إسرائيل" عرضًا أميركيًا لإجراء مراجعة أمنية للميناء. وخلال زيارة لـ "إسرائيل" في عام 2021، نُقل عن مدير وكالة المخابرات المركزية وليام بيرنز إثارته مخاوف الولايات المتحدة بشأن الاستثمارات الصينية في "إسرائيل". في وقت لاحق من ذلك العام، ذكرت مصادر في "وزارة الدفاع الإسرائيلية" أن البحرية الإسرائيلية ستتخذ إجراءات للحفاظ على مِنصّاتها في ميناء حيفا محميّة من "عيون وآذان أجنبية مشتبه بها". وما بدا على الورق اتفاقية غير ضارة يعكس عدم ثقة أعمق في استراتيجية الاستثمار الصيني في الخارج.

إن السيطرة الحكومية على الشركات الخاصة تتيح للسلطات الصينية استخدام المشاريع الخارجية كجسر محتمل للقوة العسكرية. يرى الاستراتيجيون العسكريون الصينيون أن الاستثمار المدني في الخارج لاسيما في الموانئ يمثل وسيلة فعّالة من حيث التكلفة لدعم العمليات العسكرية دون بناء قواعد كبيرة والمخاطرة بوقوع ردات فعل جيوسياسية. يمكن للصين أن تدّعي أن عدم بنائها شبكة قواعد عسكرية في العالم يثبت أن مقاربتها مختلفة عن الولايات المتحدة في حين أن توسيع شبكتها من الموانئ الحديثة يتيح لها تحقيق النتيجة نفسها. وتكشف مراجعة للمصادر

الصينية أن بكين قد صوّرت العديد من الموانئ الخارجية على أنها "نقاط قوة استراتيجية" محتملة قد تستخدمها لتقديم الدعم المستقبلي للقوات العسكرية في الخارج.

في عام 2022، أشارت مجلة الإيكونوميست إلى أن الشركات الصينية تمتلك أكثر من تسعين ميناءً حول العالم بشكل كلّي أو جزئي. في الشرق الأوسط، استثمرت الكيانات المدعومة من الحكومة الصينية في العديد من الموانئ الهامّة على طول "طريق الحرير البحري" الذي يربط الصين بأوروبا.

مولّت الشركات الصينية مجمّعات صناعية في مصر على طول قناة السويس وفي ميناء الدقم بسلطنة عمان. في عام 2020، وقّعت مصر مذكرة تفاهم مع شركة[2] Hutchison Ports ومقرها هونج كونج لتشغيل محطة حاويات في قاعدة أبو قير البحرية على طول ساحل البحر المتوسط في مصر. وتنشط أكثر من 1500 شركة صينية حاليًا في مصر فيما تُعتبر الصين أكبر مستخدم لقناة السويس.

تُعدّ الإمارات العربية المتحدة مركز عبور لما يقرب من ثلثي الصادرات الصينية إلى أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا حيث حصلت شركة China Ocean Shipping Company عام 2018 على امتياز لمدة 35 عامًا لتشغيل وتطوير محطة حاويات جديدة في ميناء الخليفة. في عام 2021، أبرمت شركة Hutchison Ports صفقة مع السعودية لتشغيل ميناء جازان على طول البحر الأحمر. في تركيا، اشترى كونسورتيوم من الشركات الصينية عام 2015 الحصة الأكبر في محطة كومبورت داخل ميناء إمبارلي خارج إسطنبول. في الجزائر، مولّت الشركات الصينية بناء ميناء الحمدانية مقابل 25 عامًا من حقوق التشغيل. في عام 2021، وبالتزامن مع إجراء محادثات لبيع طائرات أف 35 للإمارات، علم مسؤولون أميركيون أن الصين كانت تستخدم وجودها في المنطقة الصناعية لميناء الخليفة الإماراتي لبناء منشأة عسكرية. هذا الاكتشاف عطّل المفاوضات بشأن الإف 35 رغم وقف الإمارات بناء المنشأة الصينية في وقت لاحق من العام نفسه. بعد فترة وجيزة، أعلنت الإمارات أنها ستشتري طائرات تدريب هجومية نفّاثة صينية متطوّرة من طراز 15 L .

تشكّل الموانئ المثالَ الأوضح حول مدى قدرة الصين على المزج بين الاستثمار المدني والوجود العسكري لكنها ليست المجال الوحيد الذي استثمرت فيه الصين في جميع أنحاء المنطقة على صعيد البنية التحتية.

---

[2] تدير هذه الشركة الموانئ المصرية في الإسكندرية والدخيلة.

منذ عام 2005، وقّعت الشركات الصينية عقود بناء بقيمة 36.8 مليار دولار في السعودية و29.1 مليار دولار في الإمارات و21.8 مليار دولار في إيران و18.8 مليار دولار في مصر و18.1 مليار دولار في العراق و4.5 مليار دولار في الأردن و2.75 مليار في "إسرائيل". لا ترتبط هذه المشاريع دائمًا بما يسمّى الاندماج العسكري - المدني للصين فهي تزيد من ترسيخ مصالح البلاد في البنية التحتية الصلبة في المنطقة ومن المحتمل أن تشكّل غطاء للوجود الأمني في المستقبل حيث بإمكان الصين أن تتذرّع بالحاجة إلى حماية هذه الاستثمارات من خلال شركات الأمن الخاصة أو حتى الانتشار العسكري التقليدي.

الصورة 1 الاستثمارات الصينية في الموانئ والمدن الصناعية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مبيعات الأسلحة

على غرار الولايات المتحدة والأخرى، تعزّز الصين مصالحها التجارية والأمنية من خلال مبيعات الأسلحة. في الشرق الأوسط، تدعم مبيعات الأسلحة جهود الصين لحماية مصالحها الخارجية بعدّة طرق. فهي تسهم في تطوير الصناعات الدفاعية الصينية وتعزّز مكانة العتاد الصيني وتمثل نقطة انطلاق للتعاون العسكري المحتمل وتوفّر إمدادات بديلة من الأسلحة لشركاء الولايات المتحدة القدامى. بالنسبة للبلدان التي سئمت فترات الانتظار الطويلة والرقابة والقيود الأميركية، فإن المعدات العسكرية وأنظمة الأسلحة الصينية تعتبر جذّابة بشكل متزايد. من الناحية التاريخية، أثبت الشرق الأوسط أنه سوق مربح للأسلحة الصينية.

خلال الحرب العراقية الإيرانية، باعت الصين كلا البلدين الطائرات المقاتلة نفسها من طراز F-6 وF-7 بالإضافة إلى الدبّابات وناقلات الجند المدرّعة وأنظمة صواريخ. في الثمانينيات، باعت الصين السعودية 50 صاروخًا باليستيًا متوسط المدى من طراز Dong Feng-3. في نهاية الحرب الباردة، كانت الصين رابع أكبر مصدّر عالمي للأسلحة مع توجّه جزء كبير منها إلى الشرق الأوسط. وقد أدّى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى جانب الهزيمة السريعة للجيش العراقي في حرب الخليج عام 1991 إلى العزوف عن شراء العتاد السوفياتي في سوق الأسلحة العالمية كما قلل من صادرات الأسلحة الصينية. مع تطوّر الصناعة الدفاعية الصينية، بذلت بكين جهودًا متضافرة لتنويع صادراتها من الأسلحة. وقد أشارت وزارة الدفاع الأميركية في عام 2019 إلى أن الصين أصبحت "المورّد الأسرع نموًا للأسلحة في العالم خلال السنوات الـ 15 الماضية". صدّرت الصين الطائرات والسفن وأنظمة الصواريخ المتطوّرة. في الشرق الأوسط، استهدفت الصين سوقًا متخصصة صغيرة: الطائرات المسيّرة. وكانت الولايات المتحدة متحفظة عن تزويد العملاء في المنطقة بالطائرات المسيّرة المسلّحة ولم يكن لدى روسيا طرازًا من الطائرات المسيّرة المسلّحة المخصّصة للبيع لتسويقها بنجاح في المنطقة.

الصورة 2 ترتيب الدول المصدّرة للأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 2011 إلى 2021 / مشتريات الأسلحة

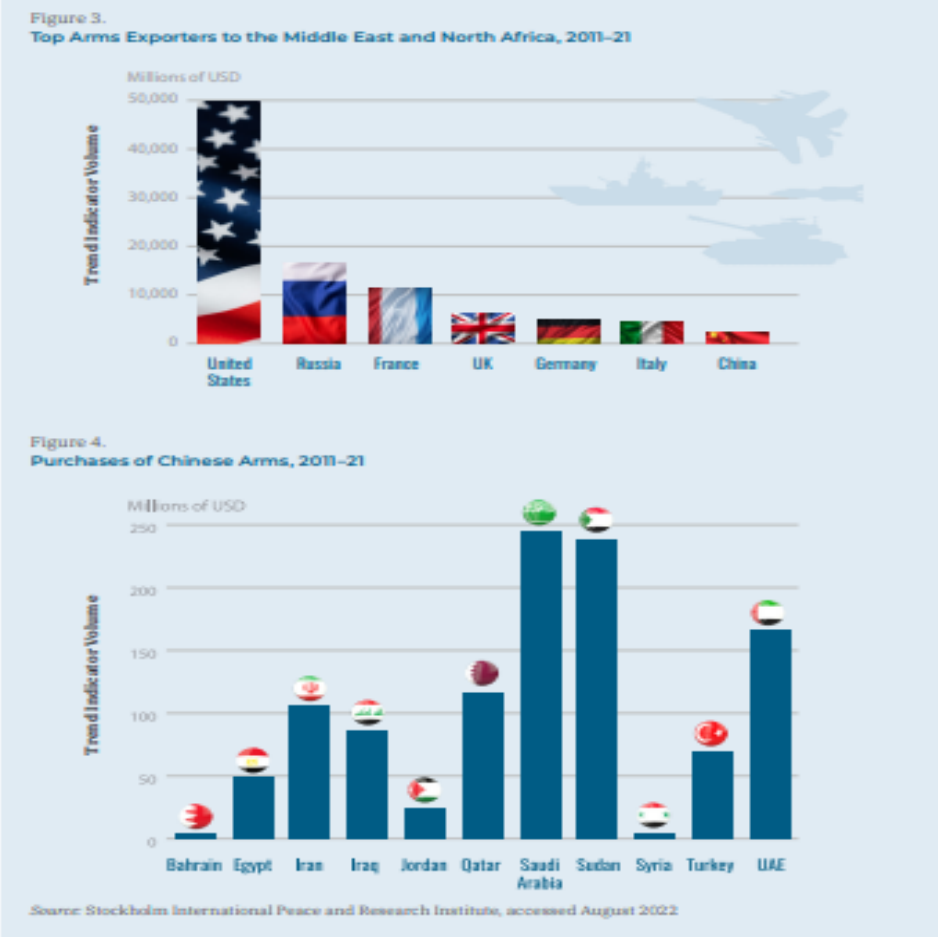

لقد لبّت الصين طلب عملاء الشرق الأوسط على مثل هذه الأنظمة، وزوّدت بها خصوم الولايات المتحدة وشركاءها على حدّ سواء. Cai Hong-4 من أولى الطائرات المسيّرة الصينية التي ظهرت في المنطقة كانت وتأتي في نموذجين أحدهما يركز على الاستطلاع (CH-4A) والآخر يوفّر إمكانية شنّ ضربات جوية (CH-4B) بين عامي 2014 و2016، اشترى العراق والأردن والسعودية طائرات من طراز CH-4B فيما اشترت الجزائر طائرات CH-4A عام 2017.

تقول وزارة الدفاع الأميركية إن العراق أخرج من الخدمة أسطوله المكوّن من 20 طائرة من طراز CH-4B في منتصف حملته ضد تنظيم داعش بعد تحطّم 8 طائرات منها. وبعد رفض إدارة أوباما طلبات الأردن لشراء طائرة Predator الأميركية المسيّرة، اشترت عمّان طائرات CH-4 الصينية ثم قامت سريعًا بعرضها للبيع[3].

حققت الصين أيضًا نجاحًا في بيع طائرات Wing Loong المسيّرة المتطوّرة لعدّة دول في المنطقة. ويمكن لسلسلة Wing Loong I و II التي تحلّق على ارتفاعات متوسطة أن تُسلّح لشنّ ضربات دقيقة بعيدة المدى. اشترت الإمارات سلسلة Wing Loong I و II وقيل إنها أرسلتها إلى اليمن وليبيا وأريتريا. كما اشترت مصر العشرات من طائرات Wing Loong I ونشرتها على طول الحدود مع ليبيا. استُتبعت عمليات بيع هذه الطائرات بطلبات لشراء صواريخ صينية دقيقة فاشترت مصر المئات من صواريخ Blue Arrow-7 المضادّة للدبابات وصواريخ TL-2 المضادّة للسفن.

وطلبت الإمارات، إلى جانب شرائها طائرات Wing Loong II المسيّرة شراء نحو 500 صاروخ Blue Arrow-7. واشترى العراق مع طائرات Ch-4B المسيّرة صواريخ FT-9 الدقيقة. هكذا استخدمت الصين نجاح مبيعات طائراتها المسيّرة لتوسيع علاقاتها الدفاعية مع دول العالم. واشترت السعودية طائرات CH-4 و Wing Loong المسيّرة وعرضت مؤخرًا نظام الدفاع الجوي الصيني HQ-17 في ترسانتها كما أعلن البلدان عن مشروع مشترك لتصنيع طائرات مسيرة.

في عام 2021 تحدثت تقارير عن قيام السعودية بإنتاج صواريخ بالستية محلّية بدعم تكنولوجي من الصين. على نحو مماثل، أعلنت الإمارات عن مشروع مشترك مع الصين يشمل أبحاثًا وعمليات تطوير للطائرات المسيّرة في أبو ظبي. كما عرضت الصين في معرض دبي الجوي عام 2021 منظومة silent Hunter المضادة للطائرات المسيّرة. كل ذلك يضع الولايات المتحدة في وضع غير

[3] أشار تقرير عام 2020 إلى الأردن باع الطائرات المسيرة الصينية لفصيل الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر.

مؤات، فعلى سبيل المثال لا يوجد لديها مِنصّة مماثلة للتصدير إلى العديد من دول المنطقة رغم الطلب عليها.

تستمر الولايات المتحدة في توفير ميزة الصيانة ما بعد البيع ودعم مِنصّاتها العسكرية. بالمقابل، لا تقتصر شكوى مشتري الأسلحة الصينية على جودتها فحسب وإنما تشمل التكاليف الكبيرة التي تتطلبها صيانتها. وقد لاحظ المحللون أن الصينيين يتّبعون تكتيكًا لبيع الأسلحة يقوم على التسويق بسعر أوّلي أقلّ في حين تكون كلفة الصيانة بعد البيع مرتفعة ومخفية. رغم كل ذلك، من المرجّح أن ينمو سوق الأسلحة والتكنولوجيا الصينية في الشرق الأوسط في السنوات المقبلة. بينما تتزايد رغبة الصين في تقديم دعم عسكري حاسم لشركائها الرئيسيين في المنطقة، من المرجّح أن يؤدّي الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تقليص قدرة موسكو على الاستمرار في تصدير الأسلحة على مستوى العالم. سيخلق هذا فرصة لصادرات الأسلحة الصينية في جميع أنحاء العالم ولكن على وجه الخصوص في الشرق الأوسط. يمكن للصين أن تقدّم منتجًا أقل تكلفة يصل إلى زبائنها بشكل أسرع وبأقل قدر من التدخل السياسي وهي ميزة التعاون الصيني المربح للجانبين. من المرجّح أن يلجأ شركاء الولايات المتحدة التقليديون إلى الصين للأسباب نفسها التي تحوّلوا بها إلى روسيا للحصول على الأسلحة في الماضي: عمليات تسليم أسرع والتزامات أقل فيما يتعلق باستخدامها وبأسعار أقل. من المرجّح أيضًا أن يستخدم البعض مسألة صفقات الأسلحة الصينية كوسيلة ضغط على واشنطن. تعتبر الصين الأسلحة وسيلة مباشرة لتعزيز التعاون الأمني مع الدول في جميع أنحاء العالم.

الخطوط الحمراء للولايات المتحدة

لا تبدو كل علاقات الصين مع دول المنطقة متشابهة. لصياغة ردّ يتناسب مع التحدّي الذي تفرضه الصين ويحافظ على العلاقات القوية مع الشركاء في المنطقة، يجب على الولايات المتحدة أن تقيِّم بدقة نوع الوجود الأمني الصيني والمخاطر المرتبطة جرّاءه على المصالح الأمنية الأميركية. يمثل الوجود الأمني للصين في الشرق الأوسط خمسة مستويات من المخاطر على المصالح الأمنية الأميركية بحسب مدى المشاركة مع الدول على المستوى الأمني أو في ما يتعلق بالعلاقة المستقبلية معها.

مستوى الخطر	المميّزات	أمثلة
الأول	استثمار اقتصادي صيني معتدل مع احتمال وجود بعض التنسيق الأمني / مبيعات الأسلحة	الأردن
الثاني	الوجود الاقتصادي الصيني والتنسيق الأمني / مبيعات الأسلحة يشكّلان خطرًا على المعلومات الدفاعية الأميركية	السعودية
الثالث	تعميق العلاقات الاقتصادية والعسكرية الصينية مع دولة ما قد يحول دون توثيق التنسيق الأمني مع الولايات المتحدة.	الإمارات
الرابع	تصبح العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الصين أولوية قصوى للبلاد مما يدفع الولايات المتحدة إلى الخروج من المدار الأمني للدولة	لا يوجد
الخامس	تصبح الصين الشريك الأمني المفضّل للعديد من البلدان في المنطقة	لا يوجد

يتميّز المستوى الأول من المخاطر بوجود استثمارات صينية قليلة في اقتصاد الدولة وتكون مبيعات الأسلحة متواضعة. هذا المستوى على سبيل المثال يجسده الأردن حيث تميل العلاقة مع الصين إلى أن تكون غير ضارّة للولايات المتحدة. استثمرت الصين في مشاريع البنية التحتية الأردنية مثل محطة العطارات للطاقة وباعت طائرات مسيرة للمملكة. لكن سرعان ما عرض الأردن هذه الطائرات للبيع فيما تُسجّل العديد من شكاوى المسؤولين الأردنيين إزاء شروط مشروع العطارات للطاقة. يقول بعض المسؤولين الأردنيين أن ثمة حظرًا ملكيًا غير رسمي على الاستثمارات الصينية الكبرى في البلاد. إذن، عدَّل الأردن إلى حدّ كبير علاقته التجارية مع الصين لخدمة مصالحه الاقتصادية من دون تعريض أمنه القومي للخطر وبالتالي علاقته الدفاعية مع واشنطن. لذلك يمكن للولايات المتحدة أن تواصل تعميق علاقتها الدفاعية مع الأردن دون قلق جدّي بشأن التدخل الصيني. يمكن للولايات المتحدة أن تفترض أن معظم دول الشرق الأوسط سيكون لها على الأقل هذا المستوى من العلاقة مع الصين.

تؤدّي زيادة التعاون مع الصين إلى المستوى الثاني من المخاطر التي يجب على الولايات المتحدة مواجهتها في التنافس مع غريمتها. في التعامل مع هذا المستوى ينبغي التركيز على حماية المعلومات أو القلق من أن العلاقة الاقتصادية للصين مع الدول المعنية ستسمح لها بجمع المعلومات عن المِنصّات العسكرية الأميركية والأفراد. لا يوجد مثال ملموس على هذا المستوى من المخاطر أكثر من دور شركة Huawei في توفير شبكات الهواتف المحمولة في المنطقة. في عام 2019، منعت الولايات المتحدة الشركات الأميركية من استخدام الأصول الفيدرالية لشراء

مكوّنات من شركة Huawei، وفي عام 2021 فتحت وزارة التجارة الأميركية تحقيقاً حول الشبكات التي تديرها Huawei قرب القواعد الأميركية. تتمثل المخاوف في تستخدم هذه الشبكات لجمع المعلومات عن الولايات المتحدة بحيث يمكن أن يتم تسليمها إلى بكين بموجب ما يمليه القانون الصيني.

وفي حالة مماثلة ضغطت الولايات المتحدة على بريطانيا لسحب استثماراتها مع Huawei في شبكات الجيل الخامس الخاصة بها، وذلك لحماية الأفراد والمعلومات الدفاعية الخاصة بعمليات نشر طائرات F-35 في القواعد البريطانية مستقبلًا بما في ذلك السعودية والإمارات. دفع هذا المستوى من المخاطر نحو توقيع اتفاقية تعاون في تموز/يوليو 2022 بين الرياض وشركات أميركية في ما يخص شبكات اتصالات الجيل الخامس والسادس في خطوة قد تمهّد لإلغاء محتمل للاتفاقات مع Huawei بهذا الخصوص. يحتّم هذا المستوى من المخاطر إثارة القضية على نطاق أوسع لاسيما في البلدان التي تتمتع فيها الصين بوجود تكنولوجي بسبب طبيعة الاستخدام المزدوج لكياناتها التجارية.

يتضمّن المستوى الثالث من المخاطر احتمال أن تؤدّي العلاقة الاقتصادية للدولة المعنية مع الصين إلى علاقة أمنية معزّزة بحيث تستفيد منها بكين على حساب العلاقة الدفاعية لتلك الدولة مع الولايات المتحدة. يمكن أن ينعكس ذلك انخفاضًا محتملًا في التعاون الأمني مع الولايات المتحدة. ينطبق هذا المستوى من المخاطر على العلاقة الدفاعية بين الولايات المتحدة والإمارات. فقد انهارت مفاوضات صفقة F-35 بسبب مسألتين: وجود شركة Huawei في شبكات الهاتف الخلوي في الإمارات وما ورد عن بناء منشأة عسكرية صينية سرّية في ميناء الخليفة. في هذه الحالة، أدّت العلاقات الاقتصادية طويلة الأمد للصين مع الإمارات إلى علاقة أمنية عميقة مما أدّى إلى نسف الصفقة. بعد فترة وجيزة من فشل المفاوضات، أعلنت الإمارات أنها ستشتري طائرة التدريب الصينية L-15، وهي مِنصّة مصمّمة خصيصًا لتعريف الطيارين بإلكترونيات الطيران الصينية لشراء الطائرات المقاتلة في المستقبل. في هذه الحالة نحن أمام بناء منشأة عسكرية صينية بصورة متداخلة مع علاقة اقتصادية الأمر الذي سبّب بشكل مباشر حدوث أزمة في العلاقة الدفاعية مع الولايات المتحدة.

في المستوى الرابع من المخاطر، يؤدّي تعميق العلاقات الاقتصادية والأمنية لدولة ما مع الصين إلى خروجها تدريجيًا من المدار الأمني للولايات المتحدة بحيث تتطوّر العلاقة الاقتصادية القوية مع الصين إلى شراء أسلحة صينية وربما إلى استضافة قوات صينية. يمكن لعمليات البيع وفق

النموّذج الصيني الشائع أن تبدأ بالطائرات المسيّرة والصواريخ قبل أن تتطوّر إلى أنظمة الدفاع الجوي والطائرات. قد تُمنح الصين إمكانية الوصول إلى المنشآت العسكرية في البلاد أو أن تكون قادرة على استخدام معدّاتها الخاصة في موانئه. يشمل التعاون في هذه المرحلة المشتريات والتدريبات المشتركة والتعاون العسكري. يمكن للولايات المتحدة أن تستنتج عندها أنها لم تعد "الشريك المفضّل" لهذه الدولة.

يتحقق المستوى الخامس من المخاطر عندما تنجح الصين في إخراج الشركاء التقليديين للولايات المتحدة من المدار الأمني الأميركي وبالتالي فإنها تصبح قادرة على حشد دول الشرق الأوسط ضد المصالح الأميركية. هذا المستوى هو أبعد الاحتمالات في المنطقة، لكنه يستحق الدراسة. وفق هذا السيناريو، تنفصل الولايات المتحدة دبلوماسيًا عن المنطقة إلى جانب احتمال سحب قواتها منها وتراجع اعتمادها على نفط الشرق الأوسط بموازاة العلاقات الصينية المتنامية مع شركاء الولايات المتحدة وخصومها على حدّ سواء الأمر الذي يخلق مستقبلًا مفترضًا يمكن أن يضاهي فيه صوت الصين في المنطقة صوت الولايات المتحدة أو يتجاوزه. من شأن سيناريو كهذا، رغم أنه غير مرجّح في المدى القريب، أن يشكّل مخاطرة كبيرة فيما يتعلق بالمنافسة العالمية للولايات المتحدة مع الصين.

توجيهات خاصة بالولايات المتحدة

في نهاية المطاف، ستنظر العديد من الدول إلى التنافس بين الولايات المتحدة والصين على أنه فرصة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، وستحافظ على "علاقة تحوّط" مع كل من الولايات المتحدة والصين تحسبًّا لتبدّل موازين القوى. ستصبح العلاقات الدفاعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معقّدة إذ قرّرت بعض الدول شراء أسلحة من الطرفين. مع ذلك، تظهر مبيعات الأسلحة درجة من التعاون الثنائي والثقة التي يتردّد صداها في المجال الدبلوماسي. غالبًا ما تكون المشتريات الدفاعية لدولة ما هي أولى العلامات على حدوث تغيير محتمل في توجهّها الجيوسياسي. من أجل الحفاظ على دبلوماسية المنافسة مع الصين في المنطقة يترتّب على الولايات المتحدة أن تدخل إلى التنافس في مجال التعاون الأمني.

للقيام بذلك، على المسؤولين الأميركيين النظر في ما يلي: تحديد وإعلام دول المنطقة بالمخاطر التي قد تستدرجها العلاقة مع الصين على التعاون الأمني مع الولايات المتحدة. ستسعى بعض الدول المنطقة إلى تحقيق التوازن بين التعاون الأمني مع الولايات المتحدة على شكل التزامات

أمنية وعمليات شراء للأسلحة وتدريبات مشتركة وتبادل معلومات استخبارية بموازاة علاقة أوثق مع الصين. لكن كما يُظهر مثال الإمارات، هناك حدود لإرساء هذا التوازن. إن الدول التي تشارك Huawei في شبكات الجيل الخامس الخاصة بها وتشتري مِنصّات صينية متقدمة وتسمح ببناء منشآت عسكرية صينية سرية على أراضيها إذا ما تم تزويدها بأحدث الأسلحة الأميركية فإن ذلك ينطوي على مخاطر كبيرة للغاية. على واشنطن أن توضح هذه النقطة مرارًا وتكرارًا للشركاء في المنطقة الذين يتطلعون إلى تعميق علاقاتهم مع الصين. يجب العودة عن قرار خفض رتبة الملحقين العسكريين بموجب قانون صدر عام 2017 يطلب من وزارة الدفاع تقليص عديد الجنرالات والأدميرالات التابعين لها من 963 إلى 852 بدءاً من عام 2023.

إن قرارًا كهذا لا يمكن تفسيره في عصر تنافس القوى العظمى حيث تعتبر شبكة العلاقات الأمنية العالمية للولايات المتحدة ميزة واضحة ولكنها ليست مضمونة بلحاظ هذا القرار. فالملحقون العسكريون يمثلون خط المواجهة في الحفاظ على هذه الشبكة من الشراكات العسكرية العالمية. إن استبدال عميد بكولونيل في بلد قد تكون الصين ممثلة فيه بضابط برتبة عميد، على سبيل المثال، قد يفسّر على أنه انسحاب للولايات المتحدة خاصة في بيئة الشرق الأوسط المشكّكة بالالتزام الأميركي. في المنطقة اليوم، يسعى معظم شركاء الولايات المتحدة لشراء مِنصّات دفاع جوي متقدمة لمواجهة تهديد المسيّرات والضربات الصاروخية. يشتكي شركاء الولايات المتحدة أيضًا من أن عمليات نقل الأسلحة الأميركية تستغرق وقتًا طويلًا.

تملك الولايات المتحدة منظومة فعّالة لمكافحة المسيّرات في المنطقة لكنها لا تصدّرها على نطاق واسع. كذلك قدّمت الولايات المتحدة بطاريات باتريوت لدول محدّدة. لكن بالنظر إلى أن كلفة صاروخ الباتريوت الاعتراضي تصل إلى ملايين الدولارات فإن استخدامه لإسقاط طائرة مسيّرة غير متناسب من حيث الكلفة. تفتقر الولايات المتحدة إلى منظومة متنقلة ومعقولة من حيث التكلفة وجاهزة للتصدير لمكافحة المسيّرات وربما يكون هناك نموذج أولي يقوم الجيش الأميركي بتطويره. مع ذلك صنعت الصين وروسيا منظومات مضادّة للمسيّرات يتم تسويقها بقوة في الشرق الأوسط على الرغم من جودتها المشكوك فيها. للمنافسة بشكل أفضل في هذا المجال، تحتاج الولايات المتحدة إلى تحديد المنظومات التي يحتاج الشركاء في جميع أنحاء العالم لاسيما المنظومات الدفاعية وتطويرها بهدف التصدير المحتمل.

تتمثل إحدى طرق مواجهة رواية الانسحاب الأميركي من المنطقة بزيادة الزيارات رفيعة المستوى مما يجعلها أكثر قابلية للمقارنة مع زيارات المسؤولين الأميركيين إلى مناطق أخرى. تُظهر هذه

الزيارات الالتزام والاهتمام وتخلق فرصًا لتعميق التعاون. اعتبارًا من تموز/يوليو 2022، زار الرئيس بايدن أوروبا أربع مرّات والشرق الأوسط مرة واحدة فقط. وزار وزير الخارجية أنطوني بلينكين أوروبا ما يقرب من عشرين مرّة مقابل ستّ زيارات إلى الشرق الأوسط، بينما زار وزير الدفاع لويد أوستن أوروبا سبع مرّات والشرق الأوسط ثلاث مرّات.

مما لا شك فيه أن الحرب في أوكرانيا تفسر جزئيًا هذا الخلل. مع ذلك تعتبر الزيارات رفيعة المستوى مقياسًا مهمًا لاستثمار واشنطن في العلاقات. إذا أرادت الإدارة الأميركية إقناع شركائها في المنطقة بأن وجودها يتجاوز مجرد انتشار جنودها على الأرض فعليها الظهور بطرق أخرى. بإمكانها أيضًا استكشاف إمكانيات الإنتاج المشترك مع شركاء محدّدين. إن العديد من الدول حول العالم تسعى إلى تطوير قاعدتها الصناعية الدفاعية لتقليل اعتمادها على الموردين الأجانب. لكن هذه العملية تتطلب تبادلًا تكنولوجيًا وتعاونًا من أحد مورّدي الأسلحة. لطالما كانت الولايات المتحدة متحفظة إزاء مشاركة تقنياتها في المنطقة خوفًا من تسرّب معلومات سرّية. ومع ذلك فقد دخلت في بعض الأحيان في شراكة مع دول في المنطقة لتصنيع الأسلحة: أنتجت "إسرائيل" مكوّنات هيكل وأجنحة وخزانات وقود لطائرات F-16 و F-15 و F-35، وشاركت الولايات المتحدة ومصر سابقًا في إنتاج دبابة أبرامز M1A1. يسعى شركاء الولايات المتحدة الآخرون في المنطقة إلى شراكات من هذا النوع. لقد اتفقت السعودية والصين على تصنيع مسيّرات بشكل مشترك كما اتفقت الإمارات مع روسيا سابقًا على تطوير مقاتلات متقدمة بشكل مشترك. يُعدّ الاستعداد غير المتكافئ للولايات المتحدة للدخول في مشاريع مشتركة نقطة مؤلمة للشركاء الإقليميين الذين يتطلعون إلى تعزيز اقتصاداتهم. تمتلك الولايات المتحدة وصناعاتها الدفاعية وسائل كثيرة لمواجهة الصين في هذا المجال لكن الأمر يتطلب شروطًا وإجراءات حماية صارمة من أجل منع تسرّب أي معلومات. على المسؤولين الأميركيين استكشاف إمكانية ترتيب اتفاقيات في هذا المجال مع توضيح الشروط اللازمة للمستفيدين المحتملين.

خلاصة

يعكس وجود الصين في المنطقة صعودها كقوة عالمية. وما بدأ كاستراتيجية لتعزيز مصالحها الاقتصادية تطوّر تدريجيًا ليشمل مجموعة آخذة في الاتساع من التفاعلات العسكرية والأمنية مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أنشأت الصين البنية التحتية لعلاقات أمنية أعمق في المنطقة. مع تصاعد المنافسة مع الولايات المتحدة ستصبح المنطقة مرة أخرى ساحة رئيسية لها

كما لاحظ الجنرال مايكل إي كوريلا من القيادة المركزية الأميركية في تموز/يوليو 2022: "هذه المنطقة هي مركز المنافسة الاستراتيجية لأميركا مع روسيا والصين." لتجنّب التصعيد غير الضروري مع شركائها في المنطقة، على الولايات المتحدة أن تقوم بإبلاغهم بما تعتبره المعايير المقبولة لعلاقاتهم الأمنية مع الصين. من خلال القيام بذلك يمكن لواشنطن تجنّب التصعيد غير الضروري مع الصين والحفاظ على شبكتها الإقليمية من الشراكات الدفاعية وإيجاد طريقة لتأمين وجود مستدام طويل الأمد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إدارة التصعيد أثناء التنافس بفعالية في منطقة المحيط الهندي والهادئ[1]

مؤسسة راند، مجموعة من الباحثين، 2022

أدّى توسّع النشاط العسكري والقدرات الصينية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى زيادة الولايات المتحدة نشاطها في المنطقة خلال العقد الماضي، وهناك زيادات إضافية في النشاط قيد الدراسة. وبينما توسّع الولايات المتحدة أنشطتها العسكرية لحماية مصالحها الإقليمية فإن ردود الفعل المحتملة من الصين تشكّل اعتبارًا حاسمًا. يقدّم هذا التقرير للمخطّطين العسكريين وصانعي السياسات في الولايات المتحدة إرشادات بشأن كيفية تأثير خصائص الأنشطة العسكرية الأميركية المحتملة المختلفة على التصوّرات وردود الأفعال الصينية، إما بطرق قد تفضّلها الولايات المتحدة، مثل تعزيز ردع جمهورية الصين الشعبية لجهة العدوان على حلفاء الولايات المتحدة وشركائها، أو بطرق قد ترغب الولايات المتحدة في تجنّبها، مثل زيادة خطر العدوان والتصعيد.

تقييم ردود فعل الصين على الأنشطة العسكرية الأميركية

يهدف إطار العمل إلى المساعدة في توجيه تفكير المخططين وصانعي السياسات العسكريين الأميركيين الذين قد يفكرون في تغيير أو توسيع الأنشطة الحالية أو تنفيذ أنشطة جديدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال تحديد الظروف التي من المحتمل أن يؤدّي النشاط العسكري الأميركي بموجبها إلى استجابة عدوانية أو تصعيدية لجمهورية الصين الشعبية. وهي تفعل ذلك من خلال تسليط الضوء على عدد من القضايا والعوامل التي لها صلة واضحة بالتصوّرات وردود الأفعال الصينية والتشجيع على النظر فيها.

---

* تعريب: سارة شعبان

[1] Bryan Frederick, Kristen Gunness, Bonny Lin, Cortez A. Cooper III, Bryan Rooney, James Benkowski, Nathan Chandler, Cristina L. Garafola, Jeffrey W. Hornung, Karl P. Mueller, et al., "Managing Escalation While Competing Effectively in the Indo-Pacific", RAND Corporation, 2022.
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA972-1.html

المقاربة

يحتوي هذا التقرير على قسمين رئيسيين. في القسم الأول، نطوّر إطار عملنا لتقييم ردود الفعل الصينية المحتملة على الأنشطة العسكرية الأميركية. ويتكوّن إطار عملنا من ثلاث مكوّنات رئيسية. أولًا، يحدّد الإطار العوامل الرئيسية التي تحرك التفكير وردود الفعل الصينية. ثانيًا، يُقيِّم كيف يمكن لخصائص الأنشطة الأميركية - مواقعها وحلفاء الولايات المتحدة أو شركائها المشاركين وقدراتهم العسكرية والملفّ التعريفي العام أو الرسائل المصاحبة لها - أن تؤثر على ردود الفعل الصينية من خلال كل عامل من العوامل الرئيسية. ثالثًا، يوفّر الإطار تصنيفًا لردود الفعل الصينية المحتملة مرتّبة حسب مستوى شدتها.

في القسم الثاني من التقرير، قمنا بتطوير مجموعة شاملة من الأنشطة العسكرية المحتملة التي يمكن للولايات المتحدة القيام بها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. قمنا بتقيّيم بعد ذلك الآثار المترتّبة على إطار عملنا لهذه المجموعة المتنوّعة من الأنشطة المحتملة، مع تسليط الضوء على الكيفية التي من المحتمل أن تدرك بها الصين وتتفاعل مع أنواع مختلفة من الأنشطة.

النتائج الرئيسية

- تفترض الصين أن معظم الأنشطة العسكرية الأميركية في المنطقة معادية لها. في حين أن صانعي السياسة الأميركيين يمكن أن يفترضوا على الأرجح ردّ فعل صينيًا سلبيًا على معظم الأنشطة العسكرية الأميركية في المنطقة، فإن الأسئلة المتعلقة بدرجة أو شدة ردود الفعل هذه، وليس اتجاهها فقط، تظل حاسمة.
- مستوى قلق الصين بشأن نشاط عسكري أميركي لا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالعدوانية على المدى القريب لردودها. ستقوم الصين بتقييم النفوذ والقدرات التي تمتلكها ضد دولة معيّنة بالإضافة إلى إمكانية التصعيد في اختيار الرد. يمكن أن تتضمّن ردود فعل الصين على الأنشطة التي تجدها مقلقة للغاية مزيجًا من الإغراءات السياسية أو الاقتصادية أو الإكراه، بالإضافة إلى الردود العسكرية أو بدلًا منها.
- يبدو أن "الخطوط الحمراء" الواضحة للصين محدودة العدد. سلّط تحليلنا الضوء على عدد قليل فقط من خصائص النشاط التي من المحتمل أن ترتبط بأكثر أنواع ردود جمهورية الصين الشعبية التصعيدية، بما في ذلك القرب من تايوان أو مشاركتها أو القدرات التي تهدد قيادة وسيطرة جمهورية الصين الشعبية أو الأهداف النووية أو أهداف النظام.
- ومع ذلك، من المرجّح أن تستمر الحساسيات الصينية تجاه تايوان في تعقيد الجهود المبذولة للدفاع عن الجزيرة بشكل أفضل مع تجنّب التصعيد. بوجه عام، تمسّ "الخطوط الحمراء"

الصينية بشكل مباشر القدرات والمواقع التي من شأنها أن تكون ذات فائدة كبيرة للدفاع عن تايوان. يسلّط هذا الأمر الضوء على التحدّي الذي يواجهه المخططون العسكريون الأميركيون في تحديد سُبل تعزيز الدفاع عن تايوان.

- من المرجّح أن تؤدّي الأنشطة الأميركية التي تشكّل مخاوف حادّة للصين إلى إحداث تغييرات لاحقة في سياسات جمهورية الصين الشعبية على المدى الطويل. قد تتّبع مجموعة ردود الفعل الصينية التي يمكن ملاحظتها على الفور على الأنشطة الأميركية ذات الأهمية الخاصة تغييرات طويلة الأجل قد تكون أكثر أهمية.
- من المرجّح الآن أن تستخدم الصين ردودًا عسكرية منخفضة المستوى للإشارة إلى الرفض أو ممارسة الضغط أكثر مما كانت عليه في الماضي. إن تطوير الصين مؤخرًا لخيارات عسكرية أقل تصعيدًا يزيد من احتمالية تضمينها لعمل عسكري منخفض المستوى في ردّها على نشاط عسكري أميركي مقلق.

التوصيات

- يجب على المخططين العسكريين الأميركيين الاستفادة من الاعتبارات الموضّحة في هذا التقرير لموازنة خصائص النشاط المختلفة لتقليل احتمالية حدوث استجابة تصعيدية للصين أثناء تحقيق الأهداف الرئيسية.
- يجب فحص الأنشطة العسكرية الأميركية التي تشمل تايوان بشكل مباشر أو التي تتضمّن قدرات يمكن أن تمكّن الولايات المتحدة من شنّ ضربات على نظام جمهورية الصين الشعبية أو الأهداف النووية بعناية خاصة.
- يجب على المخططين العسكريين الأميركيين التركيز على تجميع الأنشطة منخفضة المخاطر التي تشارك فيها تايوان لتعزيز الدفاع عن الجزيرة. يمكن للأنشطة الأصغر حجمًا أو الأقل خطوّرة أن تعزز الدفاع عن تايوان، بأعداد أكبر أو بمرور الوقت، مع احتمالية أقل للتسبّب في استجابة شديدة العدوانية من قِبل جمهورية الصين الشعبية.

الخاتمة

تتمثل المساهمة الأساسية لهذا التقرير بتطوير إطار عمل تفصيلي مفتوح المصدر يمكن للمخططين العسكريين الأميركيين أو غيرهم من المهتمين بالموضوع استخدامه لتوقّع ردود الفعل الصينية المحتملة على الأنشطة العسكرية الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. على الرغم من أن إطار العمل لا يوفّر إرشادات دقيقة فيما يتعلق بالاستجابات الصينية

المحدّدة، نظرًا لأن حسابات بكين في هذه الأمور ستعتمد إلى حد كبير على السياق، فإنه يوفّر مجموعة مفصّلة من الاعتبارات التي يجب أن يأخذها صانعو السياسة في الولايات المتحدة في الاعتبار. لذلك تم تصميم إطار العمل كدليل قيّم أو دعم لخبراء الموضوع المكلّفين بتوقّع تصوّرات الصين وتفكيرها، ولكنه ليس بديلًا لخبراتهم. يقدّم إطار العمل أيضًا عددًا من المساهمات الجوهرية في دراسة ردود الفعل الصينية المحتملة على الأنشطة العسكرية الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. جوهر إطار العمل هو العوامل الرئيسية الستة التي حدّدناها باعتبارها الأكثر أهمّية لإبلاغ التصوّرات وردود الفعل الصينية، والتي تم تلخيصها في النقاط المذكورة أدناه.

العوامل الرئيسية التي تؤثر على ردود الفعل الصينية على الأنشطة العسكرية الأميركية:

1. تصوّرات الصين للتهديد العسكري المحتمل من قدرات الولايات المتحدة والحلفاء والشركاء.
2. تصوّرات الصين عن للنوايا العدائية للولايات المتحدة والحلفاء والشركاء.
3. تصوّرات الصين عن التهديدات لشرعية نظامها.
4. تصوّرات الصين للأخطار التي تهدد تنميتها الاقتصادية.
5. تصوّرات الصين للتهديدات التي يتعرض لها نفوذها الإقليمي.
6. تصوّرات الصين عن التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حلفائها أو شركائها.

من بين هذه العوامل الستة، يبدو العوامل الثلاثة الأولى - التعامل مع التصوّرات الصينية للتهديد العسكري الذي تواجهه من الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، وتصوّرات جمهورية الصين الشعبية للنوايا العدائية للولايات المتحدة وحلفائها، والتهديدات الأوسع لشرعية نظامها - هي الأكثر ترجيحًا لأن تؤدّي إلى سلطة صينية حادّة أو مخاوف تتعلق بالأمن القومي، ما يؤدّي بدوره إلى تصعيد شديد في ردود جمهورية الصين الشعبية. في حين أن هذا التقرير لا يضع قائمة محدّدة من "الخطوط الحمراء" الصينية، حيث قد يكون من الصعب تحديدها بدقة وقد تتغيّر بمرور الوقت، فمن المرجّح أن تكون هذه العوامل هي الدافع الأكبر لمخاوف الصين بشأن الأنشطة الأميركية في المنطقة، ولا سيما إذا تم جمعها. ومن المرجّح أن تكون مخاوف الصين بشأن التنمية الاقتصادية والنفوذ الإقليمي، في معظم الظروف، أقلّ حدّة، على الرغم من أنها لا تزال تحفّز ردود الفعل العدوانية.

إن تقييد احتمالات ردود الفعل الصينية العدوانية، بطبيعة الحال، هو القلق الصيني بشأن التكاليف التي قد تواجهها في حالة تورّطها في صراع عسكري مباشر مع الولايات المتحدة. وفي حين أنه من المرجّح أن تعتقد الصين أن مثل هذا الصراع شبه مؤكّد في حالة قيامها بعمل عسكري مباشر

ضد الولايات المتحدة نفسها، فإن حساباتها فيما يتعلق بطبيعة الظروف وإلى أي مدى ستتدخل الولايات المتحدة عسكريًا للدفاع عن نطاق واسع من حلفائها وشركائها في المنطقة أكثر تعقيدًا. تشكّل الطريقة التي تقيّم بها الصين استعداد الولايات المتحدة، وبالطبع قدرتها على الدفاع عن مختلف الحلفاء والشركاء، العامل السادس والأخير من عواملنا الرئيسية. وتهدف العديد من الأنشطة العسكرية الأميركية في المنطقة على وجه التحديد إلى تعزيز تصوّر الصين بأن الولايات المتحدة ستتمسّك بالتزامات الدفاع الصريحة التي تعهّدت بها، ولا سيما مع اليابان وجمهورية كوريا والفلبين وأستراليا. لكن الولايات المتحدة تقوم أيضًا بأنشطة عسكرية يبدو أنها تهدف إلى إرسال إشارة إلى الصين بأن الولايات المتحدة قد تكون على استعداد للتدخل عسكريًا في حالة وقوع هجوم صيني على دول أخرى لم تتعهّد لها الولايات المتحدة بمثل هذه الالتزامات، والتي تتراوح بين فيتنام، والأهم من ذلك، تايوان. لذلك فإن فهم الكيفية التي من المحتمل أن تدرك بها الصين هذه الإشارات الأكثر دقة أمر حيوي لإدراك فائدتها.

عند اختيار هذه العوامل الرئيسية الستة، استبعدنا أيضًا العوامل الأخرى التي يُشار إليها أحيانًا على أنها مهمة في تحليلات السلوك الصيني. تمّت مناقشة اثنين من أكثر هذه العوامل شيوعًا - عدم الاستقرار الداخلي الصيني والمخاوف الصينية بشأن سمعتها في الحلّ - بالتفصيل في الدراسة. بينما قمنا في النهاية بتقييم أنها كانت أقلّ أهمية من العوامل الستة التي اخترناها لفهم السلوك الصيني، فإننا ندرك أن التحليلات الأخرى قد يكون لها وجهات نظر مختلفة، ولذا قمنا بتضمين تحليلاتنا الكاملة لها للمساهمة في هذا النقاش الأوسع. بعد تحديد العوامل الرئيسية الستة لدينا يحدّد إطار عملنا الطرق التي قد تتأثر بها هذه العوامل بأربع خصائص للأنشطة العسكرية الأميركية، والتي تم تلخيصها في الجدول رقم 1.

جدول رقم 1: الخصائص الرئيسية للأنشطة العسكرية الأميركية

العوامل	أمثلة
الموقع	• القرب من قوات جمهورية الصين الشعبية أو من جمهورية الصين الشعبية • القرب من المناطق الحسّاسة سياسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا
مشاركة الحليف أو الشريك	• عدد الحلفاء / الشركاء وأهميتهم وميولهم السياسية • الاتساق مع التعاون السابق مع الحلفاء / الشركاء
القدرات	• حداثة القدرات في النشاط • القدرة المميتة وفائدة النشاط في زمن الحرب • المستوى التكنولوجي المستخدم في النشاط
الملفّ التعريفي	• توقيت النشاط فيما يتعلق بجمهورية الصين الشعبية أو الأحداث الإقليمية • وضوح النشاط • الخطاب الأميركي المرتبط

تم الحكم على هذه الخصائص الأربع - الموقع، ومشاركة حليف الولايات المتحدة أو شريكها، والقدرات، والملفّ التعريفي - على أنها خصائص الأنشطة العسكرية الأميركية التي أثّرت بشكل مباشر ومتّسق على السلوك والتصوّرات الصينية من خلال العوامل الرئيسية الستة. أثناء تقييمنا للطرق التي قد تؤثر بها كل خاصيّة نشاط على كل عامل من العوامل الرئيسية، حدّدنا 54 رابطًا محتملًا يجب على المحللين مراعاتها في نشاط عسكري أميركي معيّن. تم تلخيص هذه الروابط خلال الدراسة، لكنها تتضمّن مجموعة واسعة من الاعتبارات، بدءًا من كيف يمكن للقدرات الموضّحة في نشاط ما أن تؤثر على التصوّرات الصينية للتهديد العسكري المحتمل الذي تشكّله الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها، إلى كيفية التوقيت أو الرسائل. قد تعمل أنشطة معيّنة مصاحبة على تعزيز الردع.

يتكوّن الجانب الأخير من إطار عملنا من تصنيف تقريبي ومن الملاحظات ذات الصلة فيما يتعلق بالشكل الذي قد تتخذه ردود الفعل الصينية على أنشطة عسكرية أميركية معيّنة. في حين أن العلاقة بين الجزأين الأوّلين من إطار العمل - تقييمات العوامل الرئيسية والروابط مع خصائص النشاط - وردود الفعل الثالثة المحتملة لـلصين - ليست آلية بأي حال من الأحوال، فإن تصنيف تفاعلات الصين المحتملة التي قمنا بتطويرها يساعد في فهم أنواع ردود فعل محدّدة من جمهورية الصين الشعبية قد تحدث استجابةً لمستويات إجمالية مختلفة من مخاوف جمهورية الصين الشعبية، بدءًا من المخاوف البسيطة جدًا إلى تلك الكافية لتحفيز هجوم صيني متسرّع على الولايات المتحدة أو القوات المتحالفة أو الشريكة. يسلّط التحليل الوارد في الفصل الرابع الضوء أيضًا على أهمية النظر في ردود الفعل الصينية قصيرة وطويلة المدى، حيث إن أكثر الطرق ديمومة أو إشكالية التي تتفاعل بها الصين، من وجهة نظر الولايات المتحدة، قد لا تكون تلك الأكثر وضوحًا على الفور. ومن دراسات الحالة ومراجعة الأدبيات الخاصة بنا، قدّمنا أيضًا أربع ملاحظات أوسع بشأن أنماط ردود الفعل الصينية على الأنشطة العسكرية الأميركية التي تستحق تسليط الضوء عليها هنا.

- النمط 1: تتبنّى الصين استجابات متعدّدة المستويات. ردود الصين على الأنشطة الأميركية التي تجدها مقلقة بشكل خاص تميل إلى إشراك مزيج متعدد المستويات من تغييرات السياسة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التي تقوم بكين بمعايرتها - وتكاملها - اعتمادًا على الموقف.

- النمط 2: الردود الدبلوماسية والسياسية حاضرة دائمًا. في الحالات التي فحصناها، كان رد فعل الصين الأوّلي على الإجراءات الأميركية التي اعتبرتها حادّة بدأت دائمًا تقريبًا بإشارة سياسية إلى المصالح الصينية والاستياء. لقد سبقت ردود الفعل العسكرية الصينية، ولا سيما ردود الفعل الأكثر استفزازًا، تعليقات إعلامية واسعة النطاق ورافقها أحيانًا تصريحات رسمية تهدف إلى بناء دعم سياسي محلي ودولي لموقف الصين وشيطنة أي هدف محتمل لأفعال الصين.
- النمط 3: تردّ الصين عسكريًا على الأنشطة العسكرية منخفضة الكثافة. على الرغم من أن ردود فعل الصين على الأنشطة العسكرية الأميركية ذات الاهتمام الكبير نسبيًا تميل إلى أن تكون متعددة المستويات عبر أبعاد متعددة للقوة الصينية، فإن ردودها على الأنشطة العسكرية الأميركية الأقل إثارة للقلق تميل إلى أن تظل عسكرية بطبيعتها وتميل إلى عدم تضمين الاستجابات الاقتصادية المستدامة المقابلة، على سبيل المثال. علاوة على ذلك، في الاستجابة، يصمّم جيش التحرير الشعبي عمومًا القدرات الموضّحة وموقع التمرين والإيقاع للإشارة إلى القدرة على مواجهة نشاط أميركي معيّن.
- النمط 4: تستخدم الصين مجموعة من الخيارات العسكرية وشبه العسكرية. تعكس ردود فعل الصين قدرتها المتزايدة على إجراء عمليات عسكرية وشبه عسكرية في الطرف الأدنى من طيف الكثافة. على سبيل المثال، تطوّر نهجها في النزاعات الإقليمية في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي مع زيادة قدراتها الرمادية، ويؤكد هذا النهج الآن على استخدام القوات شبه العسكرية والسيبرانية التي يمكن إنكار استخدامها أو لا يتجاوز عتبة النزاع المسلح.

بعد تطوير هذا الإطار، استكشف الجزء الثاني من هذا التقرير الآثار المترتّبة على إطار العمل على أنشطة عسكرية أميركية معيّنة. بدأنا بتطوير مجموعة شاملة نسبيًا من الأنشطة العسكرية الأميركية المحتملة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، استنادًا إلى سجّل الأنشطة التي قامت بها الولايات المتحدة مؤخرًا في المنطقة، بالإضافة إلى الأنشطة التي قامت بها في سياقات تاريخية أو جغرافية أخرى، بما في ذلك، على وجه الخصوص، خلال الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي. بشكل عام، غطّى تصنيفنا للأنشطة العسكرية الأميركية خمس فئات رئيسية و19 فئة فرعية، كما هو موضّح في الجدول أدناه.

جدول رقم 2: تصنيف مبسّط للأنشطة العسكرية الأميركية المحتملة للتنافس مع الصين

فئة النشاط (المستوى 1)	نوع النشاط (المستوى 2)
الأنشطة على المستوى الاستراتيجي والعقائدي	• تغييرات في سياسة الأمن القومي والدفاع الأميركية • تغييرات في استراتيجية وعقيدة وزارة الدفاع
تحسين الوضعية وأنشطة إعداد المسرح	• التغييرات في الاتفاقات التمكينية • التغييرات في هيكل القوة المنتشرة • تغييرات في البنية التحتية للمسرح • التغييرات في مجموعة معدّات المسرح
أنشطة الحضور وتشكيل المسرح	• أنشطة التشكيل السريع والإجراءات التوضيحية • الوجود المحصن وأنشطة حماية القوة • أنشطة المخابرات والمراقبة والاستطلاع • تمارين وأنشطة تدريبية أحادية الجانب
أنشطة التعاون الأمني	• تمارين وأنشطة تدريبية جماعية • عتاد للمساعدة العسكرية • التبادلات العسكرية الخارجية والدبلوماسية العسكرية
العمليات العسكرية والأنشطة الحركية	• التدخلات العسكرية المباشرة • عمليات الحرب بالوكالة • عمليات الردع • الاستجابة للأزمات ومظاهر القوة • القوة الناعمة والعمليات المدنية العسكرية • أنشطة الحرب غير المتكافئة أو غير المنتظمة أو السرّية

أدّت دراستنا لهذه المجموعة من الأنشطة الأميركية إلى ثلاث رؤى أوّلية:

- لقد غطّت وزارة الدفاع بالفعل الكثير من النطاق - ما يقرب من ثلاثة أرباع - أنواع الأنشطة المحتملة التي تم تحديدها في المنافسة مع الصين منذ بدء استراتيجية إدارة أوباما لإعادة التوازن لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.
- تمّ تجنّب معظم أنواع الأنشطة التي لم تُستخدم مؤخرًا على ما يبدو بسبب القلق من مخاطر التصعيد التي تنطوي عليها. قد تؤدّي العديد من الأنشطة التي لم تنفّذها وزارة الدفاع ضد الصين في العقد الماضي - مثل الانخراط في حرب بالوكالة أو تطوير تسليح الفضاء - إلى مخاطر تصعيدية أكثر حدّة مما يرغب مخططو الدفاع الأميركيون في التفكير فيه حاليًا.
- أخيرًا، وربما الأهمّ من ذلك، وجد تحليلنا أن هناك اختلافات تاريخية أكثر أهمية بين كيفية إجراء أنواع الأنشطة المتشابهة في الماضي وليس بين أنواع الأنشطة التي تم إجراؤها. بشكل

عام، تم إجراء العديد من أنواع الأنشطة على نطاق أوسع والتي أشارت إلى نية أكثر عدائية خلال منافسة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. على هذا النحو، قد يرغب مخططو الدفاع الأميركيون الذين يبحثون عن خيارات إضافية على صعيد المنافسة الشديدة مع الصين في النظر بشكل أساسي في التغييرات الطارئة على خصائص الأنشطة الحالية، بدلًا من البحث عن خيارات جديدة تمامًا.

ثم قمنا بفحص أنواع الأنشطة، وبشكل أكثر تحديدًا خصائص تلك الأنشطة التي من المحتمل أن تؤدّي إلى استجابات جمهورية الصين الشعبية على مستويات مختلفة من التصعيد. ناقشنا أمثلة للأنشطة في كل مستوى تصعيد - لا / ثانوي، ملحوظ، مرتفع، شديد، وأقصى حدّ - ثم سلّطنا الضوء على الخصائص الجديرة بالملاحظة من هذه الأنشطة التي من المحتمل أن ترتبط بمستويات مختلفة من التصعيد أو الشدة في الاستجابات الصينية. توفّر هذه الخصائص للمخططين العسكريين الأميركيين عددًا من القواعد الأساسية التي يمكن استخدامها في تصميم الأنشطة العسكرية الأميركية بطرق تحدّ من مخاطر التصعيد. سلّط تحليلنا الضوء أيضًا على العديد من خصائص النشاط المحتملة التي من المحتمل أن ترتبط بأعلى مستويات الاستجابة التصعيدية من قبل الصين. و هذه تشمل ما يلي:

- الموقع: الأنشطة التي تقع بالقرب من الحدود الصينية أو الأراضي المتنازع عليها أو في تايوان أو حولها.
- الحلفاء / الشركاء المشاركون: الأنشطة التي تشير إلى تشكيل تحالف مناهض للصين، أو تشمل الدول المعادية للصين والتي تدعم بقوة أهداف الولايات المتحدة، أو تشارك تايوان.
- القدرات: القدرات التي سيتم استخدامها بشكل أساسي أو في الصراع ضد الصين فقط. والقدرات التي تزيد بشكل كبير من قدرة تايوان على الدفاع عن نفسها؛ والقدرات التي يمكن أن تقوّض أهداف القيادة والسيطرة أو الردع النووي أو النظام الصيني.
- الملفّ التعريفي: البيانات التي تتحدّى مطالبة الصين بتايوان والبيانات التي تشير صراحة إلى التهديدات باستخدام القوة لمواجهة الإجراءات الصينية القسرية.

رؤى لإجراء الأنشطة العسكرية الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

يسلّط بحثنا الضوء على ست رؤى أوسع لاعتبار صانع السياسة الأميركية

1. **تفترض الصين أن معظم الأنشطة العسكرية الأميركية في المنطقة عدوانية ومعادية لها:**

من المرجّح أن تنظر الصين إلى معظم الأنشطة العسكرية الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ على أنها أعمال عدوانية من جانب الولايات المتحدة، تهدف إلى مواجهة أو استهداف القدرات العسكرية للصين، وعلى نطاق أوسع إعاقة طموحات الصين الإقليمية. أصبحت تقييمات القيادة الصينية لأهداف الولايات المتحدة ونواياها تجاه الصين تفترض مستوى عاليًا من العداء الأميركي تجاه الحزب الشيوعي الصيني. ومع ذلك، في حين أن المخططين الأميركيين يجب أن يكونوا على دراية بتصوّرات الصين بأن معظم الأنشطة العسكرية الأميركية تهدف إلى تهديد القوات الصينية، لا يزال هناك نطاق واسع من حيث مستويات التهديد أو القلق الذي قد تدركه الصين من نشاط معيّن. لذلك، في حين أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة يمكن أن يفترضوا على الأرجح ردّ فعل صينيًا سلبيًا على معظم الأنشطة العسكرية الأميركية في المنطقة، فإن الأسئلة المهمة المتعلقة بدرجة أو شدة ردود الفعل هذه، بدلًا من اتجاهها فقط، تعتبر بالغة الأهمية.

2. **إن مستوى قلق الصين من نشاط عسكري أميركي لا يُترجم مباشرة إلى عدوانية ردّها.**

يسلّط تقييمنا للسلوك الصيني الأخير الضوء على أن مستوى قلق الصين بشأن نشاط عسكري لا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بعدوانية ردودها. بدلًا من ذلك، ستقوم الصين بتقييم النفوذ والقدرات التي تمتلكها ضد دولة معيّنة، بالإضافة إلى القدرة التصعيدية للاستجابة، في تحديد كيفية الردّ. في بعض الحالات، قد تكون الصين قلقة للغاية من نشاط عسكري أميركي، لكن ردّها قد يشمل إجراءات غير عدوانية مثل الإغراءات الاقتصادية أو السياسية لشريك الولايات المتحدة. قد تختار الصين أيضًا عدم الردّ على الفور إذا قدّرت أن خطر التصعيد مرتفع للغاية أو أن أفعالها قد تؤدّي إلى تآكل مزايا جمهورية الصين الشعبية في مجالات أخرى، مثل نفوذها الإقليمي. قد تشكّل الأنشطة العسكرية الأميركية التي تحدث على الأراضي الأميركية أكبر العوائق أمام التفكير في الردّ العسكري المباشر من الصين بالنظر إلى تصوّرات الصين لخطر المواجهة العسكرية المباشرة مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، قد توفّر الأنشطة العسكرية التي تحدث على أراضي حلفاء وشركاء الولايات المتحدة أو بالقرب منها المزيد من الفرص للضغط أو الإكراه الصيني إذا اعتقدت الصين أن احتمالية المشاركة المباشرة للولايات المتحدة قد تقلّصت، أو أن الحليف أو الشريك المعني يفتقر إلى القدرات المحلية للتصعيد بشكل موثوق. في نزاع أو أزمة محتملة قد تنجم. تميل ردود فعل الصين

على الأنشطة العسكرية الأميركية التي تجدها مقلقة بشكل خاص إلى إشراك مزيج متعدد المستويات من التغييرات السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة التي تقوم بكين بمعايرتها - وتكاملها - اعتمادًا على الموقف والنفوذ الذي تقيمه على الدولة المضيفة. على سبيل المثال، من المرجّح أن يواجه حلفاء وشركاء الولايات المتحدة الأقرب اقتصاديًا إلى الصين والذين يوافقون على استضافة تحسينات الموقف الأميركي مزيدًا من الضغط من الصين في مجالات مختلفة لأن بكين قد ترى قدرتها على إجبار تلك الدول على تغيير مسارها أمرًا معقولًا بالنظر إلى اقتصادها. تأثير إيجابي. كان هذا هو الحال مع نشر منظومة دفاع THAAD، حيث استخدمت الصين في المقام الأول الروافع الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية لمعاقبة كوريا الجنوبية ومحاولة منع نشر هذه القدرة. عندما تكون قدرات الولايات المتحدة أقل تهديدًا مباشرًا للصين، فقد تفكر بكين في مزيج من الجزرة والعصا لتغيير استعداد حلفاء الولايات المتحدة وشركائها لاستضافة القدرات الأميركية، حتى هذه النقطة حيث يؤثر تحسين الموقف بشكل مباشر على الخطوط الحمراء للصين أو أهدافها الأساسية. تُظهر العديد من القضايا المتعلقة بالفلبين والتي تمت مناقشتها في الفصل 2 أيضًا كيف يمكن للصين أن تستمر في استخدام الإغراءات في المجال الدبلوماسي أو الاقتصادي بينما تمارس الضغط العسكري في الوقت نفسه حيث تكون القضايا الأساسية مثل وحدة الأراضي على المحكّ.

3. **يبدو أن "الخطوط الحمراء" الواضحة للصين محدودة العدد.**

سلّط تحليلنا الضوء فقط على عدد قليل من خصائص النشاط التي من المحتمل أن ترتبط بأكثر أنواع ردود جمهورية الصين الشعبية التصعيدية، بما في ذلك القرب من تايوان أو مشاركتها أو القدرات التي تهدد القيادة والتحكم في جمهورية الصين الشعبية أو الأهداف النووية أو أهداف النظام. بينما يحدّد هذا التقرير عددًا كبيرًا من الخصائص الإضافية التي من المحتمل أن تهمّ الصين بدرجة أقلّ، فمن غير المرجّح أن تؤدّي الأنشطة العسكرية الأميركية بهذه الخصائص الأخرى إلى تصعيد فوري. بدلًا من ذلك، قد تؤدّي إلى استجابات صينية أقلّ من الصراع الذي سيحتاج صانعو السياسة الأميركيون إلى مواجهته، وقد تساهم في التصعيد التدريجي للتوتّرات بين الدولتين مما قد يزيد من مخاطر التصعيد في جميع المجالات على المدى الطويل، إذا كان المسار الحالي الأكثر صرامة لعلاقة الولايات المتحدة مع الصين مستمر.

4. **ومع ذلك، من المرجّح أن تستمر الحساسيات الصينية بشأن تايوان في تعقيد الجهود المبذولة للدفاع عن الجزيرة بشكل أفضل مع تجنّب التصعيد.**

على الرغم من "الخطوط الحمراء" الصينية قد تكون قليلة نسبيًا من حيث العدد، فإنها تمسّ بشكل عام القدرات والمواقع التي من شأنها، من الناحية التشغيلية، أن تكون ذات فائدة كبيرة للدفاع عن تايوان. قد يكون للقدرات مثل الضربات الدقيقة بعيدة المدى، وتحديد مواقع القوات والقدرات مباشرة في تايوان، قيمة تشغيلية كبيرة للدفاع عن الجزيرة، ولكنها أيضًا (ليس غير مرتبطة) أنواع الأنشطة العسكرية الأميركية التي من المرجّح أن تؤدّي إلى استجابات شديدة العدوانية من جمهورية الصين الشعبية. في حين أن هذه ليست ملاحظة جديدة، إلا أنها تسلّط الضوء على التحدي الذي يواجهه المخططون العسكريون الأميركيون في تحديد طرق لتعزيز الدفاع عن تايوان دون التعجيل بردّ فعل صيني غير مرغوب فيه. من المرجّح أن يكون استخدام هذه الإبرة لتحقيق أهداف أميركية أخرى في المنطقة، بما في ذلك تعزيز أمن حلفاء وشركاء آخرين للولايات المتحدة، أسهل نسبيًا.

5. **من المرجّح الآن أن تستخدم الصين ردودًا عسكرية منخفضة المستوى للإشارة إلى الرفض أو ممارسة الضغط أكثر مما كانت عليه في الماضي، حيث طوّرت هذه القدرات بشكل أفضل.**

إن تطوير الصين مؤخرًا لخيارات عسكرية أقلّ تصعيدًا - مثل القوات شبه العسكرية أو قدرات "المنطقة الرمادية" الأخرى - يزيد من احتمالية أن تدمج الصين عملًا عسكريًا أقل مستوى في ردّها على نشاط عسكري أميركي مثير للقلق. على مدى العقد الماضي، وجّه القادة الصينيون جيش التحرير الشعبي الصيني إلى تطوير مجموعة أكبر من الخيارات العسكرية التي تقع دون عتبة الصراع المسلح. ونتيجة لذلك، فإن النشاط العسكري الأميركي الذي يولّد مستوى متزايدًا من القلق الصيني هو الآن أقل احتمالية لتقديم الصين أمام خيار بين التصعيد إلى الصراع أو التراجع بشكل أساسي، كما حدث في أزمة مضيق تايوان عام 1996. وبدلًا من ذلك أصبحت الصين الآن أكثر قدرة على متابعة مجموعة من الاستجابات منخفضة المستوى، بما في ذلك ردود الفعل العسكرية، للإشارة إلى مخاوفها والعزم في جهودها الخاصة لردع المزيد من الإجراءات الأميركية.

6. **من المرجّح أن تؤدّي الأنشطة العسكرية الأميركية التي تشكّل مخاوف حادّة للصين إلى إحداث تغييرات لاحقة في سياسات جمهورية الصين الشعبية طويلة المدى.**

النقطة الأخيرة التي يجب مراعاتها عند تقييم ردود الفعل المحتملة لجمهورية الصين الشعبية هي أن الصين قد تستجيب أيضًا للأنشطة العسكرية الأميركية من خلال تغييرات طويلة الأجل في السياسة الصينية، بما في ذلك المبادرات الاقتصادية والاستثمارات العسكرية. قد لا تكون هذه الاستجابات مرئية على الفور، لأنها تحدث على مدى فترة زمنية أطول وتهدف إلى معالجة قضايا أكبر في التوازن العسكري الإقليمي أو المنافسة الاستراتيجية بين الولايات

المتحدة والصين، وهي على الأرجح استجابة للأنشطة العسكرية الأميركية التي تثير مخاوف حادّة لبكين. في الماضي، ركّزت ردود الفعل العسكرية الصينية طويلة المدى بشكل عام على معالجة فجوات القدرات الرئيسية في مواجهة الجيش الأميركي. تضمّنت هذه التحوّلات أيضًا تغييرات مهمة في العقيدة العسكرية الصينية والمفاهيم العملياتية - مثل مراجعة المبادئ التوجيهية الاستراتيجية العسكرية - بالإضافة إلى تغييرات بعيدة المدى في هيكل ومؤسّسات جيش التحرير الشعبي، كما يتضح من جهود الإصلاح الحالية لجيش التحرير الشعبي، والاستثمارات في مواجهة قدرات الولايات المتحدة المحدّدة، مثل تطوير الصين لمركبات LRHWs. لذلك يجب على المحلّلين وصانعي السياسة الأميركيين أن يدركوا أن مجموعة ردود الفعل الصينية التي يمكن ملاحظتها على الفور على الأنشطة العسكرية الأميركية قد لا تكون نهاية القصة، وفي الواقع قد تكون التغييرات طويلة المدى هي الأكثر أهمية.

توصيات حول السياسات

- يجب على صانعي السياسة والمخططين العسكريين الأميركيين، بمن فيهم على وجه الخصوص أولئك الموجودون في القوات الجوية الأميركية، الذين يسعون إلى تعزيز الردع أو توسيع مجموعة الأنشطة الأميركية المستخدمة في المنطقة، التفكير في استخدام التغييرات الملحوظة في هذا النطاق أو نطاق الأنشطة العسكرية الحالية في المحيطين الهندي والهادئ بدلًا من استكشاف وسائل جديدة تمامًا للإشارة إلى قدرات الولايات المتحدة والتزامها تجاه الصين.

سلّط تحليلنا للأنشطة العسكرية الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في الفصل الخامس الضوء على كيفية قيام الولايات المتحدة خلال العقد الماضي بمجموعة شاملة نسبيًا من الأنشطة العسكرية في المنطقة. تميل الأنشطة المحتملة التي لم تقم بها الولايات المتحدة مؤخرًا، أو التي قامت بها الولايات المتحدة تجاه خصوم آخرين مثل الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، إلى أن تكون أكثر تصعيدًا إلى حدّ كبير. في الوقت نفسه، كان العديد من الأنشطة الأميركية الأخيرة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أصغر حجمًا بشكل ملحوظ من نظيراتها في الفترات التاريخية السابقة. إذا قدّر صانعو السياسة الأميركيون أن ردع العدوان الصيني ضد حلفاء الولايات المتحدة وشركائها آخذ في التآكل، فإن استكشاف زيادات ملحوظة في حجم التدريبات المشتركة أو عمليات الانتشار الأمامية أو الأنشطة العسكرية الجارية الأخرى في المنطقة قد يكون وسيلة واعدة أكثر للردّ.

- يجب أن يوازن المخططون العسكريون الأميركيون بين خصائص النشاط المختلفة لتقليل احتمالية حدوث استجابة تصعيدية من جمهورية الصين الشعبية أثناء تحقيق الأهداف الرئيسية.

عند تصميم نشاط عسكري، يجب على المخططين العسكريين أن يوازنوا بين خصائص النشاط التي من المرجّح أن تؤدّي إلى ردّ صيني عدواني إلى حدّ ما من أجل تمكين تنفيذ النشاط مع الحد من مخاطر التصعيد. إذا تمّ الحكم على بعض خصائص النشاط على أنها ضرورية للمهمة ويحتمل أن تكون تصعيدية فيجب على المخططين التفكير في تغيير الخصائص الأخرى للنشاط لتقليل مخاوف جمهورية الصين الشعبية. على سبيل المثال، إذا قررت الولايات المتحدة إجراء تدريبات عسكرية في منطقة حسّاسة للغاية بالنسبة للصين من أجل تحسين قدرة الولايات المتحدة على العمل في ذلك الموقع فيجب على المخططين الأميركيين التفكير في تصميم التمرين لتجنّب الخصائص الأخرى ذات الإمكانات التصعيدية الكبيرة، مثل إدراج قدرات شديدة الخطوّرة. قد يفكر المخططون العسكريون أيضًا في دمج الخصائص الأخرى التي قد تقلل من مخاوف جمهورية الصين الشعبية، مثل زيادة الشفافية والتواصل مع نظرائهم العسكريين في جمهورية الصين الشعبية.

- يجب على المخططين العسكريين الأميركيين أن يفكروا بعناية في الأنشطة التي تشمل تايوان بشكل مباشر، حيث إن هذه الأنشطة تنطوي على أكبر احتمالية لإحداث استجابة تصعيدية من جانب الصين.

على الرغم من أن هذا التقرير لا يحدّد مجموعة شاملة من "الخطوط الحمراء" الصينية التي يجب على المخططين العسكريين الأميركيين تجنّبها في الأنشطة الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث قد تتغير هذه الخطوط أو تعتمد على السياق بطرق موصوفة في إطار عملنا، لا يزال هناك ثلاث احتماليات خصائص الأنشطة العسكرية الأميركية التي تتمتع بأكبر إمكانات تصعيدية وبالتالي تستحق التأكيد، على الرغم من أن هذه المخاوف راسخة بالطبع في الأبحاث السابقة أيضًا. ربما يكون للأنشطة العسكرية الأميركية التي تحدث في تايوان، مع قوات تايوان، أو التي تنطوي على قدرات تعزّز الدفاع عن تايوان بشكل كبير، القدرة الأكبر على إطلاق ردّ تصعيدي شديد من جمهورية الصين الشعبية. علاوة على ذلك، في حين أن الملف التعريفي أو الرسائل المصاحبة للعديد من الأنشطة الأميركية قد تكون عاملًا محدودًا في تحديد ردود جمهورية الصين الشعبية أكثر من قدراتها أو موقعها، فمن المحتمل ألا يكون هذا هو الحال بالنسبة للأنشطة التي تشمل تايوان بشكل مباشر، حيث

سيتم فحص أي بيانات من هذا القبيل بعناية بحثًا عن إشارات ألى أن الولايات المتحدة تشجّع استقلال تايوان.

- يجب على المخططين العسكريين الأميركيين التركيز على تجميع الأنشطة منخفضة المخاطر التي تشارك فيها تايوان لتعزيز الدفاع عن الجزيرة.

في حين أن المخططين العسكريين يجب أن يكونوا حذرين للغاية في القيام بأنشطة في الطرف الأعلى من طيف مخاطر التصعيد فيما يتعلق بتايوان، فإن أولئك الموجودين في الطرف الأدنى يمكن أن يعززوا دفاع تايوان، بأعداد أكبر أو بمرور الوقت، مع احتمالية أقل للتسبّب، بشكل غير متناسب، في استجابة جمهورية الصين الشعبية العدوانية. في حين أن أي أنشطة تشمل تايوان من شأنها أن ترفع مستوى قلق الصين فإن الاستخدام الحكيم للأنشطة منخفضة المخاطر سيمكّن الولايات المتحدة وتايوان من زيادة التعاون الدفاعي بشكل كبير.

- يجب فحص الأنشطة الأميركية التي تتضمّن قدرات يمكن أن تمكّن الولايات المتحدة من شنّ ضربات على نظام جمهورية الصين الشعبية أو الأهداف النووية بعناية خاصة.

يمكن للأنشطة العسكرية الأميركية التي يُحتمل أن تهدّد بشكل مباشر بقاء نظام جمهورية الصين الشعبية أو الرادع النووي لجمهورية الصين الشعبية، بما في ذلك أنواع معيّنة من قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR) الرائعة وقدرات الضربة بعيدة المدى، أن تؤدّي إلى ردود فعل عدوانية مماثلة. تنظر الصين إلى قواتها النووية على أنها حاسمة للنظام والأمن المادي، ومن المرجّح أن ترى أن التهديدات لرادعها النووي تبرر الرد العدواني. يسلّط التحليل الصيني الضوء على القلق بشأن قدرة أسلحة الضربة الدقيقة التقليدية الأميركية على تعريض القوات النووية الصينية للخطر وقد استجاب بالفعل بطرق مختلفة لهذا القلق - على سبيل المثال من خلال الاستثمار في الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى المسلحة تقليديًا وصواريخ كروز وتطوير أنظمة الانزلاق المعزّز الخاصة به التي تسمح للجيش الصيني باستهداف القوات الأميركية خارج المنطقة. يشير هذا إلى أن قدرات الولايات المتحدة أو الحلفاء التي يمكن أن تهدّد الردع النووي الصيني يمكن أن تقابل بردّ تصعيدي محتمل.

التنافس على النظام
جوهر المنافسات الاستراتيجية الناشئة[1]

مؤسسة راند، تيم ماكدونالد، مايكل ج. مازار

تشرين الثاني2022

تُشارك روسيا والصّين اليوم بنشاط في استراتيجيات تبدو أنَّها تهدف بالتحديد، عن قصد أو غير قصد، إلى التأثير على عمل النظام العالمي. ويسعى التحريف الرّوسي إلى تقويض قوة النظام الحالي وإعادة تأسيس مناطق النفوذ الرّوسية، حيث تقوم روسيا بدمج الأدوات العسكريّة والمعلوماتيّة والدبلوماسيّة مع دبلوماسيّة الطاقة لمحاولة كسر النظام الذي تقوده الولايات المتحدة وبناء مجسّات لنفوذها أيضًا. لا يمثل نهج روسيا بشكلٍ من الأشكال، أكثر من حِنكة سياسيّة كلاسيكيّة عبر مجموعة من أدوات القوة، ولكنّها تلك التي تضيف إلى التركيز النظامي المهم. وتُعتبر استراتيجيّة الصين أكثر شموليّةً من حيث الأهداف والنهج. فهي ترتكز على الاستثمارات والشبكات الاقتصاديّة والتكنولوجيّة المصمَّمة لخلق علاقاتٍ منهجيّةٍ وتبعياتٍ تُميل السياسة العالميّة نحو نظامٍ يتمحور حول الصين. أفضل وأهم مثالٍ على هذه العمليّة هو مبادرة الحزام والطريق، وهي برنامج ضخم للاستثمار والمشاركة الاقتصاديّة والتكنولوجيّة مصمَّمٌ لتشكيل طُرق التجارة لصالح الصين من خلال تطوير مسارات وقواعد تجاريّة مُنقّحة. والواقع أنّه يمكن اعتبار جوهر استراتيجيّة الصين نظامًا منهجيًّا مُصمَّمًا لتحويل الشبكات الإقليميّة والعالميّة والديناميات النظاميّة لصالح الصين.

من ناحية أخرى، الصين وروسيا اليوم لا تختلفان مع الولايات المتحدة في جميع جوانب النظام المنشود. تتفق البلدان الثلاثة مثلًا على ضرورة مكافحة الإرهاب. وقد دعا الجميع إلى التصدّي للاحتباس الحراري، حيث أعربوا في بعض الأحيان عن تقديرهم للقيمة الكامنة في التعاون بشأن تلك المسألة. كما أنّ الكل يريد نظامًا ماليًا دوليًا مستقرًا. فقد أظهر الجميع الرغبة في التخفيف

*** ترجمة: زينب شهاب**

[1] Michael J. Mazarr & Tim McDonald, "Competing for the System: The Essence of Emerging Strategic Rivalries", RAND Corporation, November 2022.
https://www.rand.org/pubs/perspectives/PEA1404-2.html

من الانتشار الجامح لدول مثل إيران وكوريا الشمالية (بالرغم من اختلافهم في التكتيكات ودرجة الاستبداد في أهدافهم). ومع ذلك فإن المنافسين الثلاثة الأساسيين في السياسة العالمية لديهم خلافات كبيرة حول طبيعة النظام الدولي الذي يفضّلونه. وتُبرز التقارير الأخيرة التي أعدّتها شبكة راند وتحليلات أخرى ما لا يقل عن خمسة من هذه الاختلافات في الأهداف العامة:

1. من حيث المعنى الجيوسياسي والجيواقتصادي الأوسع، تفضّل الولايات المتحدة نظامًا دوليًا متمركزًا حول الولايات المتحدة وحلفائها، نظامًا تكون فيه الولايات المتحدة هي المزوّد الأمني التلقائي للعديد من البلدان، ويدور النظام الدولي حول الولايات المتحدة وحلفائها وقوة شركائها وقدراتها. وهذا يعني قيام نظام دولي فيه شبكات تحالف أميركية قويّة، وترسيخ شبكات التعاون الأمني بين الديمقراطيات والدول الشريكة الأخرى المختارة، كما يعني وجود نظام يستخدم الدولار ويختار العملات المتحالفة كعملات احتياطية عالميّة، ونظام يتم فيه وضع معظم المعايير الفنية من قِبل الولايات المتحدة والديمقراطيات الأخرى. وتسعى روسيا إلى تفتيت هذا النظام وترسيخ نفسها على قدم المساواة مع الولايات المتحدة من الناحية الجيوسياسيّة - من خلال إضعاف الناتو على سبيل المثال. أمّا الصين فلها أهداف أكثر تفصيلًا في هذا المجال، حيث تسعى إلى مقايضة النظام الذي تقوده الولايات المتحدة بالكامل بأهداف تتمحور حول نفسها، على الأقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وربما على مستوى العالم أيضًا.

2. ترغب الولايات المتحدة باتجاهات نظاميّة نحو الديمقراطيّة واحترام حقوق الإنسان؛ أما الصين وروسيا فهما محايدان لمثل هذا التقدم أو معاديان له بفعاليّة. في الواقع، ينظر كلاهما إنّ الدفع العام لإرساء الديمقراطية، الذي ينعكس في تطوّرات مثل "الثورات الملوّنة"، على أنّه تهديد ناشط لحكمهما. يمتدُّ هذا التمييز أيضًا إلى السلوك الخارجي، حيث تحاول الصين وروسيا أحيانًا تقييد التعبير عن الأفكار الحرّة، أو قمع المعارضة التي تستهدف نظاميهما حتى في البلدان الأخرى.

3. تفضّل الولايات المتحدة نظامًا قائمًا على مبادئ التبادل الاقتصادي اللّيبراليّة، وتحديدًا التجارة الحرّة (مع بعض الاستثناءات)، واحترام حقوق الملكيّة الفكريّة والتدفق الحرّ لرأس المال إلى حدٍّ كبير. إنّ هذا هو بالكاد معيار ثنائي؛ والتجارة ليست حرة تمامًا أبدًا، والأسواق تُبنى من خلال القواعد والمؤسسات والمعايير. إضافةً إلى ذلك، تبنّت الولايات المتحدة سلسلة من القيود التجارية على مدى السنوات الخمس الماضية، في حين أن نهج الصين تجاه اتفاقيات التجارة الدولية لم

يكن متهكمًا أو كاذبًا تمامًا. لكنّ الحقيقة هي أنه على غِرار الاقتصادات المملوكة بشكلٍ كبير (ومتزايد)، تسعى الصين وروسيا إلى نظام اقتصادي أكثر سيطرة وأقل تحررًا.

4. تفضّل الولايات المتحدة نظامًا دوليًا يزيد من التدفّق الحرّ للمعلومات بينما يُدين، وإلى أقصى حدٍّ ممكن، منع الأعمال العدائيّة للتلاعب بالمعلومات، بدءًا من حملات التضليل الفعلية إلى الهجمات الإلكترونيّة. وتسعى الصين وروسيا وراء القدرة - والمعايير الدولية التي تُبرّر وتُمكّن تلك القدرة - على السيطرة بإحكام في بيئات المعلومات المحليّة الخاصة بهما من أجل السيطرة الاجتماعية والغايات السياسية. كما أنهما يستخدمان بانتظام أدوات التحرش الإعلامي والهجوم لتعزيز أهدافهم. ومع ذلك فإنّه من غير الواضح ما أنهما يريدان نظامًا دوليًا يسمح بحرية على هذا القدر من العدوان السيبراني.

5. وأخيرًا، تريد الولايات المتحدة نظامًا يتّسم باحترام القانون الدولي وإعطاء حلٍّ سلميٍّ للمنازعات في المنتديات المتعددة الأطراف، فيما يتعلق بمسائل حرية التنقل والسيطرة السيادية على الأراضي. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، لدى كل من الصين وروسيا مطالب إقليمية و/أو شعور شديد بالحاجة الأمنية على طول محيطهما، ما يقودهما إلى الرغبة في نظام يُعطي الأولوية لمجالات نفوذ القوى العظمى على معايير السلوك القانونية المشتركة والموضوعية. وترى الولايات المتحدة عمومًا أن هذا الهدف يحظر العدوان العسكري للسيطرة على الدول المجاورة أو إخضاعها؛ حيث زعمت الصين وروسيا علنًا وجوب الحق في الانخراط في مثل هذا النشاط عندما تطلب مصالحهما ذلك.

مبادئ توجيه استراتيجية التنافس للنظام (أي على تشكيل النظام العالمي)

إذا قبلت الولايات المتحدة بأهمية المنافسة النظاميّة، فإنّ الخطوة المنطقية التالية هيتحديد السياسات والاستراتيجيات التي تدعم هذا النهج. انطلاقًا من آداب مصدرنا ومقتطفات من القوة النظاميّة، طوّرنا قائمة بأدوات وأساليب لتشكيل نظام دولي، وتمّ ترتيبها في مجالات التحليل، وتصميم الحملات والاستراتيجيات والتنفيذ.

يتمثل الجزء الأول من النهج النظامي للمنافسة بتقييم البيئة الدولية كنظام وفهم شبكاتها والعقد الرئيسة والتفاعلات والديناميات النظامية الأخرى:

1. الحصول على فهم واضح للأهداف النظامية (أهداف على مستوى النظام ككل)

يتطلّب بناء وتحسين النظام الدولي العديد من الإجراءات الصغيرة التي تساهم في تشكيل الآثار النظامية. ويُعدُّ توضيح أهداف الفاعل نقطة انطلاق أساسية لممارسة هذا التأثير النظامي. قد تكون الأهداف هي توسيع منهجية المعتقدات الوطنية، مثل دعم خطة مارشال للدول الأوروبية لمقاومة الشيوعيّة السّوفياتيّة، أو النظام اللّيبرالي بعد الحرب الباردة الذي دفع الأفكار الليبراليّة للاقتصادات والمجتمعات. ويمكن أن تشمل هذه الأهداف الاعتبارات المادية، مثل الوصول إلى الموارد أو استقرار النظام (وهو هدف رئيسي من أهداف حفلة الوفاق الأوروبي) أو الازدهار العام. ثم إنّ وجود فهم واضح للأهداف يمكن أن يساعد صانعي السياسات على تحليل الأماكن وتحديد الأولويات والإجراءات وتوفير الوضوح للعناصر الأخرى في النظام.

2. تمييز عوارض وأسباب المشاكل.

يتصدّى القادة العسكريون والسياسيون للمشاكل في معظم أعمالهم وهم يقدّمون أنفسهم. لكنّ الاستجابة للمشاكل فقط تقتصّر عن المبادرة. والاهتمام بالأسباب الأساسية، حيث تنشأ المشاكل، يُمكّن القادة من استهدافها. فمن الناحية التحليلية، يمكن فهم تعريف المشكلة على أنّه التناقض بين الأهداف وسلوك المنهج الفعلي، ويمكن أن تكون أسباب هذا السلوك متعددة الأبعاد.

3. ترسيم النظام

يمكن القيام بذلك بدرجات مختلفة من التفاصيل، من العامة والمفاهيميّة إلى التفصيليّة والمعياريّة. يمكن أن يخدم رسم خرائط النظام أغراضًا تحليليّةً، إمّا لمساعدة المحلّلّ على فهم كيفية عمل النظام أو كيف يجب أن يعمل، أو يمكن أن يخدم أغراض التواصل، ويوضّح للآخرين كيفية عمله. وقد يتضمّن تقييمًا لقِيَم الأطراف الرئيسية ودوافعها وأهدافها، وتحديد قدراتها ودوائرها. وكجزء من تطوير جهود رسم الخرائط، يجب أن تسعى حكومة الولايات المتحدة إلى تحديد الكيانات أو العلاقات أو الشبكات المهمة من الناحية النظامية. قد يشمل هذا الدول والمؤسسات أو المنظمات الدولية والشركات، بما في ذلك شركات التواصل الاجتماعي. تلك ذات الأهمية النظامية قد يكون لها العديد من الروابط مع الكيانات الأخرى أو قد تضع معايير أو توقّعات تستند إليها الجهات الفاعلة الأخرى في النظام في سلوكها. يستخدم مجال التخطيط القائم على الافتراض مفهوم "الحمل" لوصف تلك الافتراضات التي، إذا كانت معيبة، يمكن أن تتسبّب في فشل الخطة. ويمكن تطبيق نفس المفهوم على تحليل العلاقات والشبكات الدولية: يمكن أن يساعد التحليل في تحديد العناصر أو ديناميات النظام ذات الأهمية الاستراتيجية، أو "الحمل"، وهي العقد الحرجة التي يعتمد عليها الآخرون. الافتراض هنا ليس أنّه يمكن اختزال مثل هذه

العلاقات إلى قواعد خوارزمية بسيطة للسماح بنمذجة دقيقة - على العكس تمامًا، في أنظمة التكيّف المعقّدة المليئة بالسلوك المتغيّر وردود الأفعال. ولكن هناك قيمة في فهم العناصر والعلاقات الرئيسة في أي نظام، حتى على مستوى نوعي نسبيًا.

4. إيجاد نقاط النفوذ التي تستفيد من السببيّات المعقّدة.

نقاط النفوذ هي أماكن في نظامٍ ما حيث ستؤثر المدخلات في ديناميكيات نظامية عالية الدرجة نسبيًا. بعض هذه النقاط سينبثق من تقييم العناصر الحاملة للثقل في النظام. ويكون البعض الآخر أيديولوجيًا ومعياريًا وليس ماديًا: ترى الكاتبة والباحثة دونيلا ميدوز بأن قواعد وأهداف النظام و "العقلية أو النموذج الذي تنشأ منه الأهداف والقواعد وردود الأفعال" هي التي تشكّل عادةً أقوى نقاط النفوذ في نظامٍ معقّد. وترى ميدوز أنّ خمسة وتسعين بالمئة من اهتمامنا ربما يذهب إلى الأرقام، ولكن ليس هناك الكثير من القوة فيها. فمثلًا، زيادة الإنفاق على الشرطة لا تقلّل دائمًا من الجريمة، ويرجع ذلك جزئيًا - مثل العديد من الأنظمة المعقّدة - إلى أنّ دفع الأرقام بطريقة أو بأخرى لا يعالج بالضرورة حلقات ردود الفعل العاملة داخل النظام ويمكن أن يؤدي إلى تفاقمها. وقد تكون أقوى نقاط النفوذ هي القواعد الرسميّة أو الضمنيّة للنظام، والاستفادة من قوّته في التنظيم الذاتي، وأهدافه، والذهنيات المتغيرة من خلال تغيير الأنموذج.

5. فهم دور الوقت في النظام.

تتطوّر الأنظمة باستمرار وللتدخّلات آثار نهائية أيضًا، وبالتالي يتوسّع نطاق الفرص ليكون لها تأثير طويل الأجل. وغالبًا ما يعمل الوقت لصالح أحد المنافسين في بعض المنافسات النظامية. فخلال الحرب الباردة، على سبيل المثال، كان الوقت من الناحية النظاميّة لصالح الولايات المتحدة (على الرغم من أنّ الأمر استغرق وقتًا لا بأس به حتى قدَّر المسؤولون الأميركيون ذلك): كان من المقدّر أن يضعُف النظام السوفياتي اقتصاديًا واجتماعيًا، وكان من المقرر أيضًا أن يصبح الطابع متعدد الجنسيات للإمبراطوّرية السوفياتيّة مشكلةً أكبر لموسكو. يمكن أن يكون للوقت المزيد من الآثار المحدّدة للقضية، مثل تفضيل جانب واحد في منافسة تكنولوجية معيّنة أو جعل جانب واحد أكثر اعتمادًا على بعض الموارد أو على الشريك الاقتصادي. وقد يكون من الصعب إصدار مثل هذه الأحكام في منتصف الأحداث، لكن الوقت هو المتغيّر الحاسم في أي منافسة وتقييم نظاميين.

الاستنتاجات والتوصيات

تميل المناقشات الحالية حول المنافسة والصراع في الولايات المتحدة إلى الاندماج في واحدة من ثلاث فئات: التنافس على التفاصيل، أو إدارة الأنظمة الحاليّة، أو التنافس على الميزة النسبية. نحن نصف هذه الأشكال من التنافس بأنها خطّية، مع إعطاء الأولوية للتنافس الثنائي على مجموعة محدودة من المعايير والجهات الفاعلة. وغالبًا ما تحدث هذه القضايا حسب كل قضية بدلًا من أن تكون مرتبطة بشكل نظامي أو مرتبطة وتركّز على نُهُج خسارة- فوز أو فوز-فوز، والتي يمكن أن تتخلّى عن فرصة معالجة الأسباب الجذريّة أو خلق فرص جديدة من خلال إعادة تشكيل الأنظمة التي تحدث فيها المنافسة. لقد ساعدت هذه الأشكال من المنافسة الولايات المتحدة على النجاح والازدهار خلال عقود من القيادة الدولية. لكنّ خطر اتباع نهج خطّي لمشكلة أنظمة معقّدة يكمن في سوء الفهم والتشخيص الخاطئ لسلوك الأنظمة، مما يؤدّي إلى تطوير استراتيجيات خاطئة والتفوّق عليها من قِبل الخصوم المنخرطين في مناهج تشكيل النظام التي تحدّ بشكلٍ كبيرٍ من تأثيرات حلّ المشكلات الخطيّة أو جعلها موضع نقاش. أمّا البديل فهو التحرّك نحو نهجٍ موجّه نحو النظم للمنافسة. فالتفكير من الناحية النظامية يعني رؤية المزيد في المساحات (المزيد من العناصر، ترابطها...) والوقت (أصول سلوكيات النظام، وكيفية تأثير الإجراءات على التطوّر المستمر له) والتدخل لتشكيل هيكل النظام.

تحتاج الولايات المتحدة إلى تعزيز نهجها بطريقتين. أولًا، من خلال اعتماد عقلية الأنظمة (System Thinking) التي تطوّر بعض القواعد الأساسية لتوجيه صنع القرار والاستراتيجية حول تشكيل النظام. وثانيًا، من خلال تنمية القدرات المؤسسية لوضع استراتيجية منهجية داخل وعبر الجوانب الحكوميّة وغير الحكوميّة لعملية وضع السياسات. توفّر هذه الطرق نقطة انطلاق محتملة لتحسين قدرة الولايات المتحدة على وضع السياسات والتخطيط لتشكيل الأنظمة. ولا تزال هذه التوصيات واسعة النطاق. يتطلب دمج هذه المبادئ في عمليات صنع القرار الاستراتيجي الاعتراف بالحدود الهيكلية لتخطيط الحكومة الأميركية والطبيعة المجزّأة للحكومة وأصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكوميّة والصناعة. إنّ تطبيق هذه الأساليب النظاميّة على الأمن القومي للولايات المتحدة بشكلٍ عام، أو على تحدّ سياسيّ معيّن، يتطلب تحليلًا مفصّلًا. ولكنّ العديد من الخطوات الأساسية يمكن اتخاذها بسرعة، لأنها لا تتطلب إلا تحوّلًا في التركيز التحليلي أو إصلاحًا مؤسّسيًا طفيفًا لوضع ضمانات هيكليّة لأخذ ديناميكيات الأنظمة على محمل الجد. يجب أن يكون الشكل الذي سيبدو عليه جدول الأعمال هذا بالنسبة لمسألة معيّنة موضوع تحليل مستقبلي. ومع ذلك،

فإن الجدّية بشأن عقلية الأنظمة في استراتيجية الأمن القومي الأميركيّة تتطلب الآن شيئين على الأقل. الأول هو رؤية متجددة لطابع النظام الناشئ – نظام قوي ذي طابع متعدد الأطراف - يمكن أن يساعد في إعادة تأسيس الولايات المتحدة كمصدر مهيمن للقيادة النظامية. والثاني هو الجهود المبذولة لبناء الشروط البيروقراطيّة المسبقة للقيادة النظامية الفعّالة. بالنظر إلى المطالب الشاملة للمنافسة النظامية، يبدو أن ذلك لا يتطلّب تحديثًا دراماتيكيًا وتوسيعًا للقدرات الدبلوماسيّة الأميركية فحسب بل يتطلّب أيضًا التزامًا أكثرَ رسميّةً تجاه المنظمات لتحقيق التماسك والتركيز الاستراتيجي على فنّ الحكم الاقتصادي والمعلوماتي الأميركي. مهما كانت السياسات والاستثمارات المحدّدة المعنيّة فإنّ التفكير بعبارات منهجيّة ليس اختياريًا للولايات المتحدة المُصمِّمة على النَّجاح في المنافسات الحاليّة، وخاصةً المنافسة مع الصين. تتعلق هذه المنافسات في المقام الأول بالسيطرة على النظام، فهذا الهدف يجب أن يكون محور استراتيجية الولايات المتحدة. ولتحقيق النجاح، يجب على الولايات المتحدة أن تسعى إلى تحقيق هذا الهدف بعبارات منهجية - من خلال اتخاذ إجراءات مُصمَّمة لتشكيل النظام بدلًا من مجرّد تحقيق مكاسب فرديّة.

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon